

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٩٤ الاستئناف ١

الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد موتوك . . . . . (رومانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي . . . . . السيد روغانتشيف  
الأرجنتين . . . . . السيد مايورال  
البرازيل . . . . . السيد فالي  
بنن . . . . . السيد أيدوهو  
الجزائر . . . . . السيد بعلي  
جمهورية تنزانيا المتحدة . . . . . السيد ماهيغا  
الدانمرك . . . . . السيدة لوي  
الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا  
فرنسا . . . . . السيد دوكلو  
الفلبين . . . . . السيدة بانزون  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمبر جونز باري  
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة باترسون  
اليابان . . . . . السيد كيتاوكا  
اليونان . . . . . السيد فاسيلاكس

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-57435 (A)

\* 0 5 5 7 4 3 5 \*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل ممثل إسرائيل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، لتمكين المجلس من تأدية عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان وجيز عند التكلم في القاعة. كما أود أن أعيد التأكيد على أنه، كتدبير للاستخدام الأمثل للوقت المتاح لنا، لن أدعو المتكلمين فرادى إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس. وحينما يدلي متكلم بكلمته سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة إلى طاولة المجلس. أشكركم على حسن تفهمكم وتعاونكم.

**السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في السنوات الخمس التي انقضت بعد اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمكّنا من إنجاز الكثير. ونلاحظ، مع الارتياح، أن طائفة المسائل الجاري مناقشتها اليوم تولى مزيدا من الاهتمام، لا في مجلس الأمن وحده، بل أيضا في إطار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، وبالذات في لجنة وضع المرأة. وعملية تعميم مراعاة

المنظور الجنساني تجري متابعتها في كل جوانب أنشطة الأمم المتحدة. وقُدمت توصيات مفيدة في هذا المجال من جانب الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، وفي تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005).

ومع ذلك، يبقى هناك الكثير مما يتعين القيام به. فثمة حالة بالغة الصعوبة ما زالت سائدة في القارة الأفريقية، حيث أصبح وضع المرأة مأساويا في بعض الحالات. وهذا يوضح مدى حاجتنا إلى بذل مزيد من الجهود لإنجاز التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فنحن لم نستنفد إلا التزّر القليل من إمكانيات القرار بصفته مرشدا مهما في تحديد أدوار النساء في مجال منع نشوب الصراع وتسويته، وفي عملية الإعمار بعد انتهاء الصراع. وقد تجلّى ذلك بوضوح خاص في الالتزام الذي قطعه الدول بالتنفيذ التام والفعال للقرار، والذي أُعيد التأكيد عليه في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لقمة ٢٠٠٥.

وفي عهد يُزعم أنه عهد الوفاء بالالتزامات، نحتاج إلى الاستفادة من أحكام القرار استفادة عملية، بإنشاء فرصة متكافئة تتيح للمرأة المشاركة بنشاط في كل الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلام والأمن، وبالنهوض بدور المرأة في عملية صنع القرار. ونعتقد أنه لا بد، في المستقبل القريب، من إعطاء المنظورات الجنسانية مكانها الصحيح في أنشطة لجنة بناء السلام التي ينبغي تعميم ولايتها بهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبصفة عامة، نقول إن تركيز الأنشطة في هذا المجال ينبغي تحويله من مجلس الأمن إلى حالات ملموسة يشهدها العالم يوميا. فالنتائج التي يعول عليها لن تتحقق، بطبيعة الحال، إلا في سياق عمليات تتطور بشكل طبيعي.

ويجري إرساء أساس سليم لتعبئة جهود وكالات الأمم المتحدة، من خلال خطة العمل التي تطبق على نطاق

ختاما، أود أنؤكد من جديد اقتناعنا بأن مسألة مشاركة المرأة في عمليات السلام ستحتظى بدراسة شاملة وبأولوية في هيئات منظومة الأمم المتحدة.

**السيدة بانزون (الفلبين)** (تكلمت بالانكليزية):  
أولا، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى حكومة رومانيا على إجراء هذه المناقشة المفتوحة والمهمة. ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أشكر متكلمينا اليوم على عروضهم الوافية.

لقد أوضح لنا عرض شريط الفيديو القصير، الأثر المضاعف الناتج من حماية المرأة وتمكينها، باعتبارها عاملا نشطا محفزا للسلام، وكبان فعال للسلام. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليس مجرد قرار: إنه حركة اعتراف فيها بمشاركة المرأة في تأمين السلام، باعتبارها عامل نجاح حيوي في منع نشوب الصراع وتسويته.

وعندما يتعلق الأمر بجعل المرأة جزءا من عملية بناء السلام بالمعنى العام والرسمي، نرى أنه لا تزال هناك فجوة عميقة. ومن واجبا أن نجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نصا وروحا، ملموسا على أرض الواقع.

وفي الفلبين، تجري حاليا معالجة مسألة البعد الجنساني للصراع، وبخاصة في مفاوضات السلام وفي جهود السلام والتنمية. ولضمان الاستماع إلى صوت المرأة، ضمت أفرقة السلام الحكومية امرأتين إلى فريق التفاوض الأساسي. وفي الجزء الجنوبي من البلاد، قامت لجنة مينداناو المعنية بالمرأة بصياغة ورقة موقف لنساء مينداناو بشأن اتفاق السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وفي الآونة الأخيرة، تعكف القيادات النسائية في مينداناو على متابعة مشاريع لتمكين النساء في جنوب الفلبين من العمل كقنات لاحترام التنوع الثقافي وبناء مجتمع مينداناوي أكثر انفتاحا وشمولا.

المنظومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/2005/636). ونرحب بتعريف الخطة التفصيلي للأنشطة المحددة التي ستمكّننا من تركيز أنشطة المنظمة على تنفيذ استراتيجية على نطاق المنظومة للتعامل مع المشاكل القائمة في مجال المرأة والسلام والأمن.

وننوه بالفرص التي توفرها الخطة من أجل تعزيز التنسيق بين الوكالات والمساءلة المنهجية. ومن المهم، في هذا الصدد، أن لا تكون مراعاة تعميم المنظور الجنساني في الميدان مجرد نوايا معلنة، بل ينبغي بالأحرى أن تفضي إلى نتائج ملموسة تحمي وتعزز وضع المرأة والفتاة في حالات الصراع وما بعد الصراع. كما نرحب بنية الأمين، التي انعكست في تقريره عن تنفيذ نتائج القمة، على ضمان تطبيق سياسات تكفل عدم التسامح المطلق فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة.

وإذ نضع في اعتبارنا أن المرأة قادرة على الاضطلاع بدور أكبر، وأنها فعلا تؤدي هذا الدور، في جميع الجوانب المتعلقة بمنع نشوب الصراع وتسويته، نؤيد وضع استراتيجية تضمن مشاركة المرأة بالكامل في مفاوضات السلام وفي الانتخابات. وفي سياق مسألة الإعمار بعد انتهاء الصراع، يتعين علينا أن نستفيد على نحو أكبر من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها وثيقة أساسية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نكرس مزيدا من الاهتمام لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل برامج الأمم المتحدة وصناديقها، الهادف إلى التغلب على الفقر في حالات ما بعد الصراع. ونفكر هنا خاصة في استراتيجيات للنهوض بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وفي إنشاء أطر وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإحصائية تبين أيضاً أن الفلبينيين، رجالاً ونساءً، على مستوى الأمة، يتشاطرون نفس الدعوة القوية التي تنادي بتمثيل المرأة في أفرقة السلام الحكومية. ومن المثير للاهتمام الاستنتاج أن أكثر من نصف العينة، الممثلة للبلد بأسره، يوافقون على أن المرأة أقدر من الرجل على إيجاد طريقة لتسوية الصراع دون اللجوء إلى العنف.

وترحب الفلبين بإنشاء خطة عمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي الخطة التي شرحتها السيدة ماينجا. ونلاحظ أن العديد من عناصر خطة العمل هذه ليست جديدة كلياً ويجري تنفيذها بالفعل منذ مدة. إلا أن الجديد في هذه الخطة هو الموازنة بين جميع الإجراءات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعود قيمة خطة العمل لا لأنها توفر صورة مترابطة لجهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف القرار فحسب، ولكن لأنها تحدد أيضاً المجالات التي قد يكون فاتنا أخذها في الحسبان والوظائف التي قد تكون متداخلة. ولذلك، فإن خطة العمل على صعيد المنظومة بأسرها ستسهم إسهاماً كبيراً في كفاءة ومساءلة منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بإدماج منظور الجنسين في ميدان السلم وحل الصراعات.

وترى الفلبين أن خطة العمل على صعيد المنظومة بأسرها وسيلة لتحقيق غاية. ويجب على الدول الأعضاء، بقيادة مجلس الأمن، أن تعي المرحلة الانتقالية الحرجة من تحقيق مكاسب في إدماج منظور الجنسين في عمليات حفظ السلام إلى تحقيق قدرات مستدامة على المستوى المحلي. ولذلك، يجب أن تكون خطة العمل آلية لوضع الاستثمارات في خدمة منظور الجنسين لمدة طويلة بعد حل عمليات حفظ السلام. ولذلك، سيكون الوجود الميداني للأمم المتحدة مهماً لتبقى على اتصال وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية، ومع المنظمات غير الحكومية أيضاً، لضمان أن يتغلغل نجاح إدماج منظور

إن الإطار الذي تتعامل من خلاله الفلبين مع قضية المرأة والصراع، يشمل ثلاثة مجالات: أولاً، ضمان حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بالتصدي للعنف ضد المرأة، وتزويدها بالخدمات الصحية، وتعزيز حقوق الإنسان في مجال التعليم؛ ثانياً، تعزيز التمكين الاقتصادي بالتصدي على وجه الاستعجال للافتقار إلى إمكانية الوصول إلى المياه والكهرباء وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، وكذلك بتحفيز الفرص الاقتصادية للنساء؛ وثالثاً، تشجيع الإدارة الفعالة من خلال تعزيز الوعي بالشواغل الجنسانية وشواغل السلام فيما بين الوحدات الحكومية المحلية، وتحسين مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

وباختصار، تكمن استراتيجيتنا الأساسية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تمكين عدد أكبر من النساء من المشاركة على نحو منهجي في منع نشوب الصراع وإدارته وحله، وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتمكينهن، في الوقت ذاته، من إعادة تأهيل مجتمعاتهم المحلية، وضمان الخدمات الأساسية وأسباب الرزق. والفلبين تكفل مشاركة النساء الكاملة في عمليات السلام المحلية، عن طريق بناء القدرات، وتعبئة الجماهير المناصرة للسلام. وعلى سبيل المثال، تسهم النساء في مجتمعات السكان الأصليين في التوسط في حوارات السلام المحلية، وتعمل كوسيطات في إحياء مواثيق السلام المنكوث بها. كما ينخرطن في تعبئة مشاركة المجتمعات المحلية، وفي صياغة خطط لتنمية مناطق الأسلاف، وفي عمليات المصالحة.

ونود أن نضيف أن الفلبين تشجعت بصفة خاصة بملاحظة النتائج التي خلص إليها مسح وطني أجري مؤخراً عن نظرة الشعب الفلبيني للمرأة كصانعة سلام. وإحدى النتائج الرئيسية لهذا المسح هي أن أغلبية الفلبينيين يتفقون على أن "أي عملية سلام ناجحة في مينداناو تحتاج إلى مشاركة النساء إلى جانب الرجال". ونفس الدراسة

جيد للمسألة ورؤيتها من منظور صحيح. يقال لنا ونقول إن دور المرأة في صنع القرار مهم ومشروع، ويخدم قضية السلام، ويعزز إعادة الإعمار والمصالحة. ويقال بصورة عامة إن تمكين المرأة سيضمن للمجموعة، التي كثيراً ما تكون هي الأضعف، القيام بدور في تحويل مجتمعاتها وإعادة بنائها.

هذا افتراض يتعين تحديده. إذ يجب الاعتراف بأن بوسع المرأة أن تقدم إسهاماً قيماً لمجتمعاتها وللعلاقات الدولية، لا بسبب الإمكانية الكبيرة في أن تكون ضحية، بل بسبب الاعتراف بأنها مورد قيم وماهر، وبأنها قادرة على إحداث تحسين في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، وإضافة قيمة إليها.

نحن نرى أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان دليلاً على قبولنا وتأييدنا لتفكير مختلف بالنسبة لدور المرأة في السلم والأمن. كثيراً ما نحدد مسبقاً سياسات عامة وتتخذ قرارات تصف المرأة بأنها مخلوق ضعيف وتنظر إليها بصورة أساسية على أنها ضحية محتملة. إلا أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعترف بالبعد الحقيقي لقدرات المرأة على الإسهام في عمليات السلام، وعلى مشاركة الرجل فيها على قدم المساواة، وعلى تقديم إسهام كبير لتنمية مجتمعاتها.

ولدينا أمثلة حية على هذه الحقائق. فالمرأة تحارب في أفغانستان والعراق، وتسهم في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في كوسوفو والبوسنة، وتؤدي عملها بامتياز في حفظ السلام في أفريقيا، وتعمل عضواً في البرلمان متفانياً في عمله، وتتخذ قرارات في الهياكل الحكومية في رواندا وأوغندا وإريتريا.

ومنذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عمل هذا المجلس - ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، كما نود أن نعتقد - من أجل وجود المرأة في عمليات السلم والأمن على نحو أوسع وأكثر توازناً. ولم تعد مشاركة المرأة في منع

الجنسين إلى أبسط هياكل الإدارة والهياكل المدنية. وفي هذا الصدد، أسعدنا أن نستمع في تقرير السيد غينو أن الوحدات الجنسانية في عمليات حفظ السلام تدعم تطوير قدرات الجهات الوطنية المقابلة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

ونظراً لأن التطورات على الأرض لا تزال غير مستقرة، تود الفلبين أن ترى خطة العمل تستعمل أيضاً كأداة لجمع معلومات دقيقة عن أوضاع المرأة في مناطق الصراع، بما في ذلك مدى انتشار وخطورة العنف القائم على أساس نوع الجنس والتقدم المحرز في تمكين المرأة في مجال السلم والأمن. فمن المؤكد أن المجلس سيسترشد بتلك المعلومات في التطبيق والرصد. وينبغي أن تظل خطة العمل متجاوبة مع التغيرات في البيئة وينبغي استكمالها حسب الحاجة.

وفي الختام، تتطلع الفلبين إلى إنشاء لجنة بناء السلام المقترحة؛ وينبغي أن يكون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من بين الأعمدة الأساسية لعمل اللجنة. وسيكون أساسياً لعمل لجنة بناء السلام تنسيقها مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المرأة، على مستوى المقر وعلى الصعيد القطري.

وتوفر الحالة الراهنة لإعادة هيكلة وترشيد المنظمة وعمل الأمم المتحدة فرصة نادرة لتعزيز العمل على إدماج منظور الجنسين في جهود السلام. وستواصل الفلبين الإسهام في العمل المهادف إلى تقوية منظور الجنسين في جميع مراحل عملية بناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود الآن الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية.

ينبغي بداية أن أقول إن رومانيا تؤيد كلياً البيان الذي أدلى به صباح اليوم سفير بريطانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

يوجد داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، توافق دولي في الآراء آخذ في التنامي بأن مشاركة المرأة في منع نشوب الصراع وعمليات السلام تتعلق بفهم

وبمساعدة ودعم قيمين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمنا في تشرين الأول/أكتوبر الجاري في رومانيا مؤتمراً دولياً عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وضم المؤتمر، الذي انعقد في بوخارست، مشاركين من سيراليون وأفغانستان وزامبيا وفلسطين وتيمور - ليشتي وتايلاند والسودان وكوسوفو. وناقش المشاركون أهمية القرار وكيف يمكن المضي قدماً، كما ناقشوا تشاطر الخبرات وأساليب تنفيذه، والأهم أنهم ناقشوا كيفية تضيق الفجوة بين أحكام نص القرار والواقع الموجود على الأرض.

وحتى عندما تُكفل حقوق المرأة المدنية والسياسية بشبكة من المؤسسات والمعايير والنصوص القانونية، وحتى عندما تكون هذه المعايير والنصوص عادلة ولا لبس فيها، فإنه صحيح فعلاً أنها لا تستطيع في حد ذاتها أن تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية المتنوعة. وتمكين المرأة يعني التغلب على الإجحاف والتهميش وتنسيق الإرادة السياسية، للاعتراف بها بصفاتها مساهمة واسعة الحيلة في اتخاذ القرار. ومن رأي رومانيا أن علينا جميعاً أن نغير نهجنا القائم إزاء المرأة والسلام والأمن، إلى نهج يعتبر مشاركتها هي القاعدة، لا الاستثناء. وينبغي أيضاً أن نتقل من الأقوال إلى الأفعال، وأخيراً لا آخراً، علينا أن نعامل المرأة كشريكة كاملة الشراكة، لا كفئة خاصة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إلسي - برناديت أونوبوغو، مستشارة الشؤون الجنسانية في أمانة الكمنولث العامة.

**السيدة أونوبوغو** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئ وفد رومانيا بتسلمه سدة رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعبر عن شكرنا لعقد هذه الجلسة ولفرصة مخاطبة المجلس. وأود كذلك أن أنقل إلى المجلس تحيات الرايت أونرابل دون ماك - كينون، الأمين العام للكمونولث.

نشوب الصراعات وحلها تعرّف تعريفاً ضيقاً بوصفها مسألة مساواة بين الجنسين، ولم يعد ينظر إليها من منظور حقوق الإنسان أو الممارسات الديمقراطية أو العدالة الاجتماعية. إنها مسألة عقلية جديدة تماماً تعترف بأن المرأة تجسد تمثيلاً سياسياً على جميع المستويات وفي جميع المجتمعات، وأنها تملك المعرفة والخبرة والموارد اللازمة للمساهمة في النهوض بمجتمعها من خلال مساهمتها النشطة في عمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج.

ونود هنا أن نشدد على أننا نرى أن دور المرأة، كعنصر تنمية وسلام، ينبغي أن يتجاوز الحدود والثقافات. وقيام البلد بإشراك المرأة في الشؤون الوطنية والدولية لا يعني أن البلد يغير نظام قيمه. ومن خلال ثراء أي نظام ينبغي البحث عن المنظور الجنساني فيه وتسهيل الضوء عليه وإدماجه في السياسة والسياسات العامة. ويجب على الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل جميعها معاً لسد الفجوة التي لا تزال قائمة بين الخطاب والمنظور الدبلوماسي من جهة، والواقع على الأرض من جهة أخرى.

ويمثل تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن نقطة بداية في هذا الاتجاه، لا سيما خطة العمل على مستوى المنظمة بأسرها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة على هذا العمل الفريد والمعقد، الذي نعتقد أنه أداة مفيدة وإطار للعمل على إدماج المنظور الجنساني في جميع الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة.

ويتطلب استمرار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التدقيق المستمر في جميع أشكال العنف والإساءة الموجهة ضد المرأة على الصعيدين الوطني والدولي في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع من جانب المتحاربين أو من جانب موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، والتدقيق أيضاً في قضايا الاتجار بالبشر، واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً.

بجري الانتخابات في بلدان مثل الكاميرون وبابوا - غينيا الجديدة وملاوي ونيجيريا وباكستان وسري لانكا وتزانيا وعدد آخر من البلدان. وفي الكمنولث، نُحدد تأكيد اقتناعنا بأن المساواة بين الجنسين مقدمة منطقية أساسية لتحقيق ديمقراطية تمثيلية الطابع.

والعنصر الثاني هو زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على كل المستويات. وقد اعتمد وزراء الكمنولث لشؤون المرأة ونوع الجنس خطة عمل جديدة للمساواة بين الجنسين. وذكر الوزراء في هذه الخطة بإعلان هراري لعام ١٩٩١، الذي اعتمده رؤساء حكومات الكمنولث، وحث الدول الأعضاء على تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها مبدأ أساسيا للديمقراطية، والحكم الرشيد والسلام؛ وذلك داخل بلدان الكمنولث وفي جميع أصقاع العالم على حد سواء. وتعزيزا لهذه الأهداف، تُبذل حاليا جهود لإنشاء معهد إقليمي لتدريب القيادات النسائية الكاريبية في السياسة، وهي مبادرة اتخذت نتيجة حلقة عمل نظمتها أمانة الكمنولث وغيرها من الشركاء.

ومن المرتقب أن تعزز هذه المبادرة مشاركة المرأة وتمثيلها في اتخاذ القرار على كل المستويات. ولمشاركة المرأة وتمثيلها أهمية حاسمة، لأنه يجب - في سبيل تمكين المرأة من التأثير في السياسات والقرارات المتصلة بحياتها وحياة مجتمعاتها، وخاصة في حالات الصراع والحالات التالية للصراع - أن يشكل تمكينها سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا عن طريق وصولها إلى مراكز اتخاذ القرار، جزءا من المثال الأعلى للديمقراطية.

ولتحقيق مزيد من تمثيل المرأة، يقوم الأمين العام للكمنولث على نحو منتظم بتعيين مبعوثين خاصين إلى البلدان، لرصد ما في الدول الأعضاء من تطورات يُحتمل أن تتمخض عن صراع. ويعمل هؤلاء المبعوثون مع البلدان

يعمل الكمنولث منذ عام ٢٠٠٠ مع البلدان الأعضاء لتنفيذ القرار ١٢٣٥ (٢٠٠٠) التاريخي، لا سيما بتعزيز برنامج عمله عن نوع الجنس والديمقراطية والسلام والصراع، عن طريق خطة عمل الكمنولث الجديدة للمساواة بين الجنسين ٢٠٠٥-٢٠١٥.

تقوم الدول الـ ٥٣ الأعضاء في الكمنولث بالتجوال في كل قارة تقريبا سعيا إلى تحقيق السلام وديمقراطيات قوية، والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وفي نطاق هذه القيم الأساسية، تكمن مزية الكمنولث النسبية في إعلاء الديمقراطية واستحداث وتشجيع ثقافة ديمقراطية أرسخ داخل البلدان الأعضاء، لأنه ثبت بالبيّنة أن البلدان التي تتمتع بنظم ديمقراطية راسخة، يقل احتمال تعرضها للصراع. وفي هذا الصدد، لاحظ السيد ماك - كينون أنه

”عندما يجري تمكين المرأة والرجل من القيام بدورهما كاملا في مستقبل بلدهما، وعندما يقوم نقاش حقيقي حول المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك - حول التعليم والرعاية الصحية والعمالة والحكم والعدالة الاجتماعية - يقل احتمال تسلط أيديولوجيات التطرف والعنف“.

إن للكمنولث، بكلام عام، نهجا حماسي الشعب لاتقاء الصراع وإدارة الصراع وبناء السلام. وهو مكون من العناصر التالية.

يتصل أولها بتعزيز الديمقراطية. إن الكمنولث يعمل مع دوله الأعضاء على بناء القدرات اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية وإحلال نظم الحكم وللتأكد من أن البلدان الأعضاء تسعى إلى تحقيق ديمقراطيات تمثيلية للنساء والرجال والشبان واللفئات المهمشة سياسيا. ويعين الأمين العام للكمنولث مراقبي انتخابات وراصدین لدعم الانتخابات في الدول الأعضاء. وهم يقدمون تقارير عن

وختاماً، يقر الكمنولث بأن السلام الدائم والمساواة بين الجنسين والتنمية يُعزز بعضها بعضاً، ولا يمكن أن تتحقق إلا عندما تعتنق النساء والرجال مبادئ الديمقراطية التمثيلية، التي تيسر حوار جميع المواطنين وعملهم الجماعي وتتصدى لشواغلهم.

وبعد خمس سنوات، يجب عدم تجاهل مسؤوليتنا الجماعية عن الحماية، على نحو ما أبرزته الوثيقة الختامية. ويجب أن نتخذ كل الخطوات اللازمة لمواجهة تحديات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفعالية، وخاصة فيما يتصل بحماية حقوق المرأة والطفل ومشاركتها وتمثيلها في جميع مراحل الصراع، بما في ذلك اتقاء الصراع وحله وحفظ السلام وإعادة الإعمار وبناء السلام. ولن نعطي لهذا القرار المعلمي معناه الحقيقي إلا بعد دمج شواغل المرأة وإسهاماتها في تلك العمليات.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل السويد.

**السيد ليدن (تكلم بالانكليزية):** بذلت منظومة الأمم المتحدة جهوداً تستحق الثناء لوضع خطة عمل شاملة، بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكن على الدول الأعضاء أيضاً مسؤولية. وقد أكد ذلك البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. إن السويد تؤيد ذلك البيان كل التأييد. واسمحوا لي مجرد أن أتناول ثلاثة جوانب من هذه المسؤولية.

إن علينا، أولاً وقبل كل شيء، مسؤولية بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة. وبصفتنا هذه لا بد لنا من البر بالتزاماتنا ووعودنا. وعلينا، في آن معاً، الإسهام بمزيد من النساء في عملية السلام، وتعزيز جهوزية قواتنا وموظفينا وخبرائنا ووعيتهم. وعلينا أن نثبت بأبرز صورة ممكنة أن الاستغلال الجنسي والتعسف الجنسي غير مقبولين على

الأعضاء لإجراء الحوار والحيلولة دون وقوع الصراعات قبل أن تنشب. وقد تم تعيين بعض الإناث بصفة مبعوثات في هذا الصدد، وأوفدت إلى بلدان مثل الكامبيرون، غير أن المجال لا يزال يتسع لمزيد من مشاركة المرأة.

وأما العنصر الثالث، فيتعلق بتوليد ثقافة للسلام عن طريق تعليم السلام. وينشط الكمنولث، إلى جانب شركاء آخرين، في إعداد مقررات دراسية لتعليم السلام، تستهدف الشبان بصورة خاصة في بلدان مثل سيراليون وسري لانكا وأوغندا.

والعنصر الرابع هو التوثيق وتبادل المعلومات والممارسة الرشيدة. وكجزء من سعينا المتواصل إلى توفير المعلومات وتوثيق الممارسات الرشيدة، نشر الكمنولث كتاباً جديداً عنوانه "إدراج المسائل الجنسية في التيار الرئيسي لتغيير الصراع: بناء السلام المستدام". والكتاب مجموعة فصول في الدعوة وبناء القدرات وأدوات السياسة، والغاية من ورائه الإسهام في معرفة لماذا وكيف يُنفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي بناء السلام في كل أنحاء العالم.

ويتصل العنصر الخامس بالشراكة. واعترافاً بضرورة القيام بالعمل جماعياً، رسمت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) الخطوط العريضة لمسؤولية الحماية. وهكذا دعت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، في بيئات الصراع وبيئات ما بعد الصراع.

وبالتعاون مع الهيئات الناحية القوية على الصعيد القطري، نعمل متعاونين أيضاً مع إدارة عمليات حفظ السلام والحكومات الأعضاء على مواجهة بعض التحديات التي أبرزت في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتصل بتعزيز الوعي الجنساني لدى عناصر القوات.

ثانيا، ستستفيد مشاركة وحماية المرأة من لجنة لبناء السلم ذات منظور جنساني واضح ومتكامل. وقد قدم وزير الخارجية السويدي مع ١٤ من زملائه للأمين العام ورئيس الجمعية العامة أفكارا محددة بشأن طريقة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في تصميم وعمل اللجنة ومكاتب دعمها. وما زال هذا الأمر يشكل أولوية من الأولويات بالنسبة للسويد والاتحاد الأوروبي.

ثالثا، طرحت السويد، انطلاقا من تجاربها في هذا الميدان، وحتى تستجيب للمتطلبات المتغيرة لعمليات السلام المتعددة المهام، فكرة المراقبين المدنيين. فخلال المرحلة الانتقالية لبعثة من البعثات، حين تمس الحاجة مثلا إلى الخبرة في مجالات مثل الانتخابات وحقوق الإنسان، يمكن تحويل الموظفين المدنيين إلى أفرقة مراقبين عسكريين. كما يمكن دمج كفاءات إضافية وهكذا ستكون البعثة متعددة المهام بحق على المستوى الميداني كذلك. ومن شأن هذه الفئة الجديدة المتكونة من الموظفين المدنيين المعارين أن تزيد بشكل هام من عدد أفراد البعثات من الإناث على المستوى الميداني، حيث غالبا ما تكون أفرقة المراقبين العسكريين هي بعثات السلام الوحيدة الموجودة.

رابعا، يجب أن يتلقى الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون والمبعوثون الآخرون مبادئ توجيهية ثابتة من الأمين العام بغية دعم مشاركة النساء في عمليات السلام والهياكل الانتقالية. وينبغي الإبلاغ عن أي فشل، ويمكن لهذه الأطر المعيارية أن تخلف أثرا. نحن بحاجة فحسب إلى مقارنة مستوى مشاركة النساء الرائعة في برلمان أفغانستان مع النتائج الأسوأ بكثير المحققة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا لا يعكس الظروف المحلية، بل إنه نتيجة لسياسة محددة من جانب بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

الإطلاق. وعندما نواجهه بتقرير لا يتضمن منظور المساواة بين الجنسين، ينبغي أن نطلب معلومات إضافية. وفي سبيل مواجهة بعض تلك التحديات، بادرنا إلى إعداد المشروع السويدي للشراكة "القوة الجنسانية". وهذا المشروع المقرر لعدة سنوات، الذي يجمع بين الوكالات المعنية في الحكومة والمنظمات، يركز على دمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع مراحل عملية ما من عمليات السلام.

وثانيا، علينا مسؤولية بصفتنا أعضاء في منظمات إقليمية. ومع تزايد دور هذه المنظمات في عمليات السلام، يجب أن تزداد مسؤولياتها. أخبرنا ممثل المملكة المتحدة ما يفعله الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهما. يسرنا أن نكون قد أسهمنا في ذلك. لكن الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل، بما يشمل مزيدا من تبادل الخبرات والممارسات الرشيدة فيما بين المنظمات الإقليمية.

وثالثا، علينا نحن المسؤولية عن طرح الأفكار وتقديم أمثلة على الممارسات الرشيدة، لا أن نقتصر على الطلب من الآخرين تقديم تقارير واقتراحات. وهناك عدد من الثغرات المحددة، في تقرير الأمين العام (S/2005/636). وأود أن أشاطركم بضع أفكار عن كيف يمكن التصدي لبعضها.

أولا، إن الأخطار التي تهدد النساء تحول دون أن يصبحن أطرافا فاعلة.

وفي شهر آب/أغسطس من السنة الماضية، استضافت الحكومة السويدية، مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ورابطة القانون الدولي، اجتماعا لشركاء العدل بين الجنسين. وقد عمم تقرير ذلك الاجتماع بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة. وهو يتضمن توصيات عملية بشأن طريقة دمج منظور المساواة بين الجنسين في مجتمعات ما بعد الصراع، وتعزيز أمن ومشاركة المرأة تبعا لذلك. إننا ملتزمون بمتابعة تلك العملية بالتعاون مع جمهورية جنوب أفريقيا.

فإنه يخلق وعيا بالمساواة بين الجنسين في السلطة وفي اتخاذ القرار.

وإن إندونيسيا، بوصفها أحد أهم المساهمين بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ترى أن تدريب الأفراد النظاميين وأفراد الشرطة المدنية وزيادة وعيهم بمسائل الجنسين وبناء قدراتهم أمر أساسي حتى تكون بعثات الأمم المتحدة لصنع السلام وبنائه وحفظه فعالة. وقد جدد القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠٢ التأكيد على الحاجة إلى نموذج جديد للسلام يلحق للجيش الإندونيسي الالتزام الراسخ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. لقد أصبحت تلك المبادئ جزءاً لا يتجزأ من المقررات الأساسية للمدارس العسكرية وأنشطة تدريب أفراد الجيش الأخرى.

ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأنه يجب أن يكون لتعميم المنظور الجنساني، مع مجالات العمل الـ ١٢، تأثير على المسؤولين عن تنفيذ خطة العمل على المستويات كافة. وتوافق إندونيسيا إذاً على أن هناك حاجة إلى تعزيز التزام كبار المدراء وإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم المنظور الجنساني عن طريق وضع آليات فعالة للرصد والإبلاغ والمساءلة. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بالجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والتي وضعت نظم مساءلة أفضل لضمان أن يبذل كبار المدراء والموظفين جهوداً لتحقيق تعميم المنظور الجنساني في عملهم.

وحتى يتسنى تسهيل التنفيذ، ينبغي أن تبذل جهود متزايدة للتصدي للتحديات الخطيرة والمستمرة، بما فيها تداخل الأنشطة، وتختلف آليات الرصد والإبلاغ والمساءلة، وعدم استخدام المتخصصين في مجال المساواة بين الجنسين استخداماً وافياً، وقصور القدرة على إجراء التحليلات الجنسانية. ويجدو وفد بلدي أمل كبير في أن تستعمل خطة العمل كأداة لتحسين التنسيق وتعزيز أوجه التلاحم في إطار

وحتى نضطلع بمسؤولياتنا على المستوى الوطني، يستكمل فريق عامل مشترك بين الوزارات خطة عمل سويدية بهدف تكثيف تنفيذنا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجري القيام بالعمل وستتم مواصلته بتعاون مع الوكالات الحكومية ومع المجتمع المدني. وإننا نتطلع إلى مشاركة الممارسات الجيدة مع الدول والمنظمات في سياق وضع وتنفيذ خططها ومناهجها وأدواتها. ولن يكون بوسعنا ضمان أن تحسن القرارات والتطلعات الحياة اليومية للنساء والرجال والبنات والبنين إلا بالتعاون. ولا يمكننا أن نقبل بأقل من ذلك.

#### السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على جهوده الرامية إلى إعداد خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما جاء في تقريره المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (S/2005/636). وإن هذا التقرير لن يضمن تنسيقاً أفضل ودعمًا أكثر فعالية للدول الأعضاء والفاعلين الآخرين في تنفيذ القرار على المستويين الوطني والإقليمي فحسب، بل إنه سيعزز كذلك التزام ومساءلة الأمم المتحدة على أعلى مستوى.

توافق إندونيسيا على أنه من المهم إدراج المنظور الجنساني في كل الجهود الرامية إلى حفظ وتعزيز السلام والأمن وضمان تكافؤ الفرص للمرأة كي تشارك على الوجه الأكمل في عملية السلام وتعزيز دورها في مجال اتخاذ القرار على المستويات كافة، كما أكدت ذلك نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويوفر بدء نفاذ القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣ بشأن الانتخابات العامة في إندونيسيا أساساً متيناً لمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. ويسعى القانون لضمان أن يشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من الأفراد الذين يخوضون الانتخابات البرلمانية الوطنية والإقليمية. وبهذا

سيصل إلى نيويورك في بداية الأسبوع المقبل لحضور جلسة الاستماع السنوية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.

إن النساء والأطفال هم الذين يعانون أشد المعاناة من آثار الصراعات التي ليس لهم يد فيها. ولذلك فإن علينا جميعا مسؤولية العمل لدعم قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد استعرض الأعضاء البرلمانيون في اجتماع عقدته مؤخرا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الحالة ووضعوا قائمة مثيرة للإعجاب تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يمكنهم الترويج لها داخل البرلمانات وفي غيرها من المحافل دعما لذلك القرار.

ومن الملائم للاتحاد البرلماني الدولي - بوصفه منظمة عالمية للبرلمانات - أن يتناول موضوع مشاركة النساء في عمليات السلام من منظور برلماني. فالبرلمانات لها دور أساسي عليها القيام به في عمليات السلام والمصالحة وفي تنفيذ اتفاقات السلام. فوجود برلمان قوي وفعال يشكل في حد ذاته عنصرا جوهريا لأي حل للصراع ولبناء السلام.

ولا بد للمرأة أن تصبح مشاركا كاملا في العمليات السياسية وعلى قدم المساواة. ولا يتعلق ذلك بمسألة الحق في المساواة في المجتمع فحسب، وإنما يتعلق أيضا بمسألة المضمون. وتظهر بوضوح عمليات المسح التي قمنا بها أن كثيرا من النساء لديهن وعي حاد بالقضايا الاجتماعية يفتقر إليه كثير من الرجال. ولديهن فهم أفضل لمسائل جنسانية محددة، ولا سيما مسألة انتهاك حقوق النساء أثناء حالات الصراع، الأمر الذي يقتضي أن يعالج في عمليات السلام.

ومن ثم، فإن عمليات السلام تلك لا يمكن أن تصبح فعالة حقا وتسم بالكفاءة إلا إذا شارك فيها الرجال والنساء معا. ولكن هذا بالتأكيد ليس هو الحال القائم حاليا. ففي البرلمانات، على سبيل المثال، لا تمثل المرأة سوى ١٦ في المائة، في المتوسط، من عضوية البرلمانات.

منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى التصدي لمثل هذه التحديات بأسرع ما يمكن.

كما تتفق إندونيسيا مع توصية الأمين العام بتعزيز التعاون بين الوكالات في هذا الميدان، بما في ذلك عبر أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجماعات المعنية بالموضوع الجنساني ومستشاري ووحدات الشؤون الجنسانية، وبتحسين التعاون مع الحكومات الوطنية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين والمجتمع المدني. غير أنه ينبغي أن تركز هذه الجهود على بناء قدرات الآليات الوطنية وخاصة في مجال تعميق الوعي بمسائل تعميم المنظور الجنساني والمساواة عن طريق التدريب والدعوة والتنشئة الاجتماعية التي تستهدف مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية.

وفي الختام، ترى إندونيسيا أنه من شأن وضع أطر زمنية لخطة العمل أن يحسن الدقة والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، وأن يؤدي إلى تعزيز المساءلة. وتأمل إندونيسيا بشدة أن يحقق تقدم مهم في اتجاه التنفيذ الفعلي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد عام ٢٠٠٧ وأن تتمكن المرأة من أن تعيش حياة أكثر أمنا وإنتاجية وتتمتع بحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد أندريس ب جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

**السيد جونسون (تكلم بالانكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحكم للاتحاد البرلماني الدولي فرصة مخاطبة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

وقبل أن أدلي ببيان، أود أن أنقل إلى المجلس تحيات السيد بيير فرديناندو كاسيني، رئيس مجلس النواب الإيطالي، الذي انتخب توا رئيسا لمنظمتنا لمدة ثلاث سنوات والذي

كما نسعى لضمان أن تصبح مؤسسة البرلمان قادرة على معالجة المسائل الجنسانية، ونفعل ذلك عن طريق زيادة الوعي بهذه المسائل بين النساء والرجال على السواء.

إن ضمان الرقابة الفعالة هو أحد الوظائف الرئيسية للبرلمان، والرقابة تشمل مراقبة قوات الأمن. وهناك الكثير من السبل التي يمكن للبرلمان أن يستخدمها في ممارسة وظيفته الرقابية في مجال الأمن بل وينبغي له أن يفعل ذلك، ونحن نعمل الآن مع العديد من البرلمانات لمساعدتها على إدخال المنظور الجنساني في السياسة الأمنية.

كما أننا نساعد البرلمانات في عملية تحليل الميزانية الوطنية من منظور جنساني. وهو أمر عظيم القيمة على الأخص لدى توطيد دعائم السلام والتأكد من أن الميزانية الوطنية تخصص بطريقة تتيح تنفيذ اتفاقات السلام، بما فيها المكونات التي قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة.

إن الدروس التي تعلمناها من عملنا الميداني، ومن الدبلوماسية البرلمانية وفي مناقشاتنا السياسية هي أن علينا أن نتعامل مع عمليات السلام تلك على أنها عمليات تمتد وتتواصل فيما يتجاوز الإبرام النهائي للاتفاق.

وعلى أن نتبنى نهجا طويل الأمد حتى نضمن توطيد دعائم السلام ونضمن عدم تعرضه لتهديدات جديدة. وعلينا أن نضمن أيضا معالجة المسائل الجنسانية منذ البدايات المبكرة لعملية السلام، وأن نكفل إشراك النساء مع من يتفاوضون بشأن اتفاقات السلام. وقد عرفنا قيمة الجمعيات الانتقالية بوصفها أداة لتحسين عملية الانتخابات البرلمانية، وبطبيعة الحال فإن البرلمان المنتخب ضروري للغاية. ومن الأهمية بمكان أن يناقش التكوين الجنساني لهذه الجمعيات في وقت مبكر أيضا.

وهناك حاجة إلى التركيز على هذه المؤسسات، وتوفير الوسائل التي تلزمها لكي تصبح مؤسسات فعالة،

ولذلك، إن ما يدعو إلى التشجيع زيادة وجود الأعضاء النساء في البرلمانات بصورة ملحوظة في كثير من البلدان الخارجة لتوها من حالات الصراع، الأمر الذي تبنى على نحو ثابت في زيادة أعداد البرلمانيات عن المعدل العالمي. وتصنف غالبية تلك البلدان من بين الـ ٣٠ الأوائل في العالم.

وارتفع نصيب رواندا من ١٧ في المائة قبل نشوب الصراع إلى ٤٩ في المائة الآن. وأحرزت الرقم الأعلى نسبيا أكثر من أي بلد آخر. وارتفعت بوروندي دفعة واحدة من ٩ في المائة إلى ٣٠ في المائة الآن ووصلت إلى حد انتخاب امرأة رئيسة للبرلمان. وتضاعف العدد في موزامبيق، فارتفع من ١٦ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وكانت النسبة في سيراليون قبل بدء الصراع ١ في المائة، وأصبحت اليوم ١٤ في المائة من أعضاء البرلمان من النساء.

ما الذي يميز هذه البلدان عن غيرها؟ في اعتقادنا أنها أقبلت على عملية السلام بوصفها فرصة للحث على إجراء تغيير حقيقي.

فقد أولت بلدان مثل رواندا وبوروندي مسائل المساواة بين الجنسين بصفة خاصة الاهتمام والاعتبار منذ البداية الأولى لعملية السلام وسجلت هذه المسائل في دساتيرها بالفعل كما أنشأت جمعيات وطنية انتقالية تشارك فيها المرأة على نحو أكبر، وخصصت لها حصصا على الصعيد المؤسسي. وكفلت للمرأة تلقي تدريبا قياديا يؤهلها للترشيح في الانتخابات. وتحدث النتائج عما يمكن أن تفعله البلدان عندما تواجهها حالات مماثلة.

والاتحاد البرلماني الدولي له حضور في كثير من البلدان في ما بعد انتهاء الصراع. وتتضمن جهودنا العمل مع النساء، ومساعدتهن على تطوير مهارتهن القيادية وتيسير أعمالهن سواء كمرشحات أو كعضوات في البرلمان فيما بعد على حد سواء.

ويسعدني أنه أثناء رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ جرت مناقشة مفتوحة وبدأت مناقشات تُوجت باتخاذ هذا القرار التاريخي - القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). الذي يشرفنا أن نستعرضه اليوم. ويقدم لنا هذا الاستعراض بعد خمس سنوات الفرصة لأن نتأمل ونقيّم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنا نؤمن إيمانا شديدا بأن هذا الحدث سيضيف الزخم المرجو إلى التزامنا بتحقيق جميع أهداف ومرامي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحقيقا كاملا. ولذا فإننا نشعر بالامتنان للجهود التي تتخذ في الأمم المتحدة بغية وضع خطة على نطاق المنظومة بأسرها لتنفيذ هذا القرار.

وقد وفرت لنا خطة العمل إطارا يمكن من خلاله تنسيق التقدم نحو تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ورصد ذلك التقدم وتقييمه. ومن المهم ألا تعيد خطة العمل اختراع العجلة. بل أن تبني على الإنجازات التي تحققت بالفعل. ونرحب، في هذا الصدد، بالتوصية الداعية إلى استعراض كفاية وسائل التشغيل الحالية، والمبادئ التوجيهية، والكتيبات المتعلقة بتصميم المنظور الجنساني.

ونلاحظ أيضا مع التقدير أن خطة العمل أخذت في الاعتبار قدرات المرأة في مجالي صنع السلام وبناء السلام. ويقع على عاتق الجماعات النسائية، وخاصة الجماعات التي تعمل في المناطق المجاورة لمناطق الصراع، القيام بدور هام، وخاصة أثناء عمليات المصالحة، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. وتدعو الحاجة إلى الاستفادة التامة من الخبرات المحلية في جميع مراحل تسوية الصراع وبناء السلام.

بيد أننا نلاحظ بقلق شديد أنه، على الرغم من تحقيق بعض التقدم في الإبلاغ عن مسائل جنسانية في تقارير الأمين العام وأيضا في أعمال مجلس الأمن، لا تزال فجوات قائمة في الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالجنس والمرأة. وبالتالي تقوم الحاجة إلى الدراسة المدققة للأسباب الكامنة وراء

وتوعية الرجال بالمسائل الجنسانية، واستمرار هذه الجهود على مدى فترة طويلة من الزمن.

واسمحوا لي بأن أحتتم هذه الملاحظات بأن أذكر أعضاء مجلس الأمن بالإعلان الذي اعتمده ١٥٠ من رؤساء البرلمانات هنا في الأمم المتحدة في الشهر الماضي، وقد تعهدوا في ذلك الإعلان بتقديم دعمهم للأمم المتحدة ولعملية الإصلاح في الأمم المتحدة. كما دعوا إلى قيام شراكة استراتيجية بين المنظمة التي أمثلها هنا اليوم، وهي الاتحاد البرلماني الدولي، وبين الأمم المتحدة، وبإيجاد تفاعل موضوعي أكبر وتنسيق بين المنظمتين.

وهم يحثون على الأخص، الأمم المتحدة على أن تستفيد مرارا وتكرارا من الخبرة السياسية والتقنية التي يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي جنبا إلى جنب مع أعضاء البرلمانات، وخاصة في المجالات المتعلقة ببناء المؤسسات في أعقاب الصراع. ويتيح إنشاء لجنة جديدة لبناء السلام في الأمم المتحدة فرصة هامة لتحقيق ذلك الغرض. وإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة في المستقبل بغية تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** المتكلم التالي ممثل ناميبيا، وأعطيه الكلمة.

**السيد أندجوبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، ومدغشقر وملاوي، وموريشيوس وموزامبيق، وبلدي ناميبيا.

اسمحوا لي أن أشكر المشاركين في المناقشة على ما قدموه صباح اليوم من عروض زاخرة بالمعلومات ومفيدة. ونرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2005/636 عن المرأة والسلام والأمن.

ولذلك نحث على جعل دور النساء في هذه العمليات من لبنات بناء اتفاقات السلام من البداية. والتحدي المائل أمامنا هو كيفية زيادة عدد النساء في جميع مراحل عمليات السلام وعلى كل مستوياتها. تجب توعية الرجال بالإسهامات الإيجابية التي يمكن للنساء أن يحضرها إلى طاولة المفاوضات. ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء يجب عليها أن تبذل الجهود المتعمدة لتحديد مشاركة النساء في عمليات السلام ولدعمها. وعدم كفاية تمثيل النساء في صنع القرار ليس ظاهرة فريدة في عمليات بناء السلام. بل إن انخفاض التمثيل هذا موجود في كل الميادين الأخرى. وفي هذا الصدد نحث الدول الأعضاء ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، كلا في نطاق ولايتها، على التصدي للحوار التي تواجهها النساء في تولي المناصب المنطوية على اتخاذ القرار.

إن إنشاء لجنة بناء السلام يتيح لنا فرصة ضمان إدماج المسائل الجنسانية في تصميم وعمل اللجنة. يجب علينا أن نضع استراتيجيات وبرامج عملية وأن نقوم بإجراءات عملية بطريقة متسقة وفعالة للنهوض بدور النساء في ميداني السلام والأمن. وينبغي أن نضمن مشاركة النساء الفعالة في اللجنة.

تدين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استعمال العنف الجنساني والمركب على أساس نوع الجنس ضد النساء والأطفال بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب وأيضا تدين الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان للمرأة. وندعو جميع الأطراف المتورطة في الصراعات إلى احترام القانون الإنساني الدولي وإلى ضمان حماية النساء والأطفال.

وفضلا عن ذلك فإن الاستغلال وسوء المعاملة الجنسائين المستمرين المرتكبين ضد النساء والفتيات من جانب بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد يبعثان على قلقنا الشديد. إننا نحث على التعجيل

النقص في الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والمرأة وإلى اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة هذه الحالة. ونعرف أن عدم تضمين جوانب جنسانية في حالات كثيرة نتيجة عن عدم كفاية القدرة وليس نتيجة عن التقاعس. ولذلك نود أن نؤكد على أن استمرار بناء القدرة في مهارات تحليل المسائل الجنسانية بالنسبة إلى الموظفين وإلى أصحاب المصلحة حيوي لنجاح تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا ندعو إلى التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن ذلك سيتطلب بناء القدرة من ناحية الموارد الفنية والبشرية والمالية. ولذلك ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى المساعدة في بناء قدرات هذه المنظمات.

ويدعو إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة إلى أن تكون مشاركة النساء مساوية لمشاركة الرجال وإلى انخراطهن التام في كل الجهود المبذولة لصون السلم والأمن وللنهوض بهما.

ثمة ميدان يبعث على قلقنا وهو استمرار انخفاض تمثيل النساء في جميع مراحل عملية حفظ السلام. على الرغم من الأثر غير المتناسب للصراع في النساء فإنهن ما يزلن يحافظن على لم شمل أسرهن ومجتمعاتهن الصغيرة ويتخذن في أغلب الأحيان مبادرات عبر الفصائل المتحاربة تحت ظروف بالغة الصعوبة. وحين ينخرطن يدخلن تجارهن في عمليات السلام الرسمية. وبالتالي من الحتمي أن تضمنهن عمليات بناء السلام على كل المستويات. ومن سوء الحظ أن جهود النساء، في الغالب الأعم، لا تحظى بما يكفي من الاعتراف والتأييد سياسيا وماليا. ونتيجة عن ذلك لا تدمج حقوق النساء في اتفاقات السلام أو في البنى المدعمة للإعمار بعد انتهاء الصراع إلا في حالات نادرة.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أولي الاهتمام الكبير لتنفيذه ضمن الأمم المتحدة. وذلك مناسب بينما نقوم بالتركيز على ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل أعمال المنظمة. ونعتقد أن من المهم أن يدمج، ابتغاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، منظور جنساني في كل الاستراتيجيات والبرامج.

وفي هذا السياق ترحب آيسلندا ترحيبا حارا بخطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كل منظومة الأمم المتحدة، وهي الخطة التي قدمت إلى مجلس الأمن في تقرير الأمين العام. وخطة العمل على نطاق المنظومة أداة هامة لتحقيق التنسيق الأفضل وللبناء على أوجه التآزر في منظومة الأمم المتحدة. وباعتماد خطة العمل توجد الأمم المتحدة سابقة طيبة لا بد من أن تشجع الدول الأعضاء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها. ونأمل أيضا في أن تظهر لجنة بناء السلام ومكتب الدعم لبناء السلام اللذان قرر قادتنا أن ينشئوهما التزاما قويا بالتنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

النساء في الحرب والنساء اللائي بقين بعد الحرب يجب أن يتمتعن بالحماية والعدالة. ويجب أن تكون النساء من العوامل ذات التأثير التام في تشكيل وإعادة بناء مجتمعاتهن بعد الحرب. ولذلك، يجب علينا أن نضمن تحقيق الأحكام الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن يكون في مقدور النساء أن يشاركن مشاركة تامة وعلى قدم المساواة على كل مستويات صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام. ومن واجبنا مواصلة عملنا الرامي إلى التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

لقد وضعت السلطات الآيسلندية التأكيد على دعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الواقع أن جزءا هاما من

بتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن الاستغلال وسوء المعاملة الجنسانيين. وبالإضافة إلى ذلك نحث البلدان المساهمة بقوات وبشرطة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد المتورطين في أعمال الاستغلال وسوء المعاملة الجنسانيين.

وأخيرا دعونيؤكد مجددا التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

**السيد هانيسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي، بوصفه بلدا غير عضو في المجلس، لتمكنه من مناقشة مسألة النساء والسلام والأمن في جلسة مفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). نشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونود أن نشكر على نحو خاص أعضاء الفريق الخاص الذين تكلموا أمام المجلس في وقت سابق وأضافوا وجهات نظر قيمة إلى مداولاتنا.

في البداية تود حكومة بلدي أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن، وهو التقرير الوارد في الوثيقة S/2005/636.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة واسعة صوب إعادة تأكيد أهمية المساواة في المشاركة وانخراط النساء المباشر في منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، كما قال كثيرون قبلي. وباتخاذ القرار اعترُف أخيرا بأن على النساء أن يؤدبن دورا هاما في عمليات السلام وفي تحقيق السلام المستدام في مناطق الصراعات. هذا القرار الهام تحد لنا جميعا، لأنه يتطلب تغييرا جوهريا في الإجراءات والوفاء بالالتزامات والمواقف والعادات.

وترسيخ دورها ومشاركتها في مراحل ما بعد النزاع انطلاقاً من إيماننا بالدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة في كافة الظروف، وخاصة في الظروف الاستثنائية المتمثلة في الاحتلال الأجنبي وسوء الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. وبالنظر إلى ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن التقييم الأمين للوضع الدولي بعد خمس سنوات من صدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يقود إلى أننا لم نحقق ما كنا ننشده من نتائج وما نرغب في تحقيقه من أهداف. فما زالت المرأة الفلسطينية تزرع تحت ضغوط الاحتلال المقترنة ببناء المستوطنات والجدار العازل على الأراضي الفلسطينية، وتعرض لأسوأ صور المعاملة اللاإنسانية وأقساها في المعابر ونقاط التفتيش، وتعاني من قتل الأب والزوج والإبن على النحو الذي يحملها مسؤوليات أسرية متزايدة لا قبل لها بها. ولذا، فإن المجموعة العربية تطالب بتناول مجلس الأمن لأحوال المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الأجنبي، جنباً إلى جنب مع أوضاع المرأة السورية واللبنانية في الأراضي العربية المحتلة الأخرى، من خلال العمل الفعال مع القوى الدولية على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في إطار سلام عادل وشامل يقوم على التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وطبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

ولا أستطيع أن أتكلم عن المرأة دون أن أشير إلى عدد من المبادرات العربية الهادفة لتعزيز وضع المرأة العربية، ليس في إطار النزاعات المسلحة فحسب، بل وفي إطار تحقيق الأمن وإرساء السلام وبنائه والحفاظ على استمراره ودوامه، وأخص بالذكر هنا المبادرتين الآتيتين: الأولى، إنشاء منظمة المرأة العربية وجعلها صرحاً عربياً شامخاً للدفاع عن حقوق المرأة العربية، يحقق ما تنشده الدول العربية من حرية أوسع ومشاركة أكبر للمرأة في إطار من المشاركة الفعالة لكافة

تعاون آيسلندا الإنمائي موجه إلى تيسير انتقال سلس من حالات الصراع، مع التأكيد الخاص على النساء ودورهن في بناء السلام. وهنا فإن تأييد آيسلندا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جدير بتسليط الضوء عليه على نحو خاص. وإسهام آيسلندا في الصندوق زاد أكثر من الضعف هذه السنة. وخلال السنوات القليلة المنصرمة أعارت الوحدة الآيسلندية للاستجابة للأزمات خبراً في المسائل الجنسانية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في كوسوفو.

وأخيراً أود أنؤكد على إدانة آيسلندا القوية للاستغلال وسوء المعاملة القائمين على نوع الجنس اللذين قام بهما أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة، ونؤيد الأمين العام تأييداً تاماً في تصميمه على القضاء على هذا السلوك. فهذه الممارسات تقوض جهودنا من أجل السلام كما تقوض مصداقية الأمم المتحدة. ولا بد من مضاعفة الجهود، كما ينبغي أن تكون التوعية الوقائية في هذا المجال سمة دائمة في تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز (مصر):** السيد الرئيس، يسعدني

أن أتكلم اليوم باسم المجموعة العربية، وأن أعرب عن تقدير المجموعة للتقرير الشامل الذي أعده الأمين العام في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن. وأتقدم بالشكر لمن تكلموا قبلي عن جهود المنظمة في تنفيذ ذلك القرار الذي يبرز الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، بهدف تعزيز الالتزام والمساءلة والشفافية في تقييم التقدم المحرز في تنفيذه ورصده والإبلاغ عنه.

تعمل الدول العربية جنباً إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز سبل حماية المرأة في فترات النزاع،

ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والمعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد لافالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):** ترحب النرويج بتقرير الأمين العام، بما في ذلك خطة العمل على مستوى المنظومة. وهذه الوثيقة ستشكل متابعة نرحب بها لنتائج القمة العالمية.

إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد أكد التزامه بإعلان ومنهاج عمل بيجين. ولئن كان قد تحقق الكثير فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام وإعادة البناء والمصالحة بعد الصراع، ما زال أماننا الكثير من العمل للوفاء بالتزاماتنا. فلم تكن هناك زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في حل الصراع، كما أن حماية المرأة في حالات الصراع المسلح ما زالت تمثل تحدياً كبيراً.

وبالرغم من الجهود البارزة التي بذلتها الأمم المتحدة بعد ورود تقارير عن الاعتداء والاستغلال الجنسيين من جانب موظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، ما زالت تلك المشكلة قائمة. فالتعدي الجنسي واستغلال المدنيين من قبل حفظة السلام أمر غير مقبول. فهو يقوض مصداقية الأمم المتحدة والمكانة الأخلاقية للمنظمة. وعلى عاتق البلدان المساهمة بقوات تقع مسؤولية واضحة فيما يتصل بسلوك قواها، ويجب أن تضمن إنفاذ مدونات قواعد السلوك. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب على أعمال العنف الخطيرة. وينبغي أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن للإسهام في

فئات المجتمع لتحقيق النهضة الشاملة. وتهدف هذه المنظمة إلى الإسهام في تعزيز التعاون والتنسيق العربي المشترك في مجال تقوية وضع المرأة العربية باعتباره ركناً أساسياً للتضامن العربي، وللنهوض بالمجتمعات العربية، وكذلك تنسيق المواقف العربية في الشأن العربي والدولي لدى تناول قضايا المرأة في المحافل الدولية والإقليمية.

أما المبادرة الثانية، فهي أول حركة دولية للمرأة والأمن والسلام في العالم، والتي انطلقت من مصر في مؤتمر تم استضافته في عام ٢٠٠٢ في شرم الشيخ، شارك فيه ممثلون حكوميون وغير حكوميين، وممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وتسجيل تلك الحركة كمنظمة لا تهدف إلى الربح في جنيف عام ٢٠٠٣، اكتسبت شرعية كأول حركة دولية تسعى إلى تنسيق ودعم الاستجابة الدولية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في إطار النزاعات المسلحة وعلى كل المستويات، ومحاولة إيجاد بدائل لتسوية النزاعات وخلق مناخ أكثر تسامحاً بين الشعوب والأفراد.

في الختام، أود التأكيد على أهمية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاختصاصات التي تمارسها الأجهزة الرئيسية للمنظمة في إطار احترام الاختصاص الأصلي لكل منها، وخاصة الدور الأساسي للجمعية العامة بالنسبة لتناول الموضوعات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، ومن ضمنها الموضوعات المتعلقة بالمرأة. كما تود المجموعة العربية التأكيد على أن الممارسات الإنسانية الدولية يجب أن تتم في إطار من احترام وتنفيذ المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتصل بالاتفاقيات بشأن المرأة، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونتائج مؤتمر

بالمدنيين في أفرقة إعادة إعمار المقاطعات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية يمكن أن تسهم إسهاما قيما في مناقشة إدراج المراقبين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة للسلام.

وترحب النرويج بخطط العمل المعنية بتعميم المراعاة الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كل بعثات السلام. ومن الأهمية الحاسمة أن تكون الأمم المتحدة نفسها نموذجاً لكفالة التمثيل العادل والمتوازن بين الجنسين على جميع الصعد. لذلك فإن نقص التمثيل النسائي في الأمانة العامة للأمم المتحدة، خاصة في المناصب الكبيرة، يبعث على القلق الشديد. والأمر الهام أيضاً هو فكرة أن إدراج منظور جنساني في عمليات حفظ السلام يعني ضمان إدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري لفهم الواقع الذي تعيشه النساء والرجال والفتيات والفتيان في الميدان.

إن تمكين المرأة على الصعيد المحلي جزء هام من بناء سلام دائم وإرساء أسس التنمية. والتمثيل النسائي ناقص بشكل خطير في المفاوضات، وفي اللجان الدستورية، وفي المحافل السياسية. ومن الواضح أن هذا تحد هام للجنة بناء السلام.

وينبغي أن يكون لتعزيز المشاركة السياسية أولوية كبرى. ويجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة مشجعي المشاركة النسائية في العمليات الانتخابية. ورغم عدم وجود معايير دولية للنسب أو الأهداف المرجوة للتمثيل النسائي، ثمة دليل واضح على أن تطبيق الحصص، سواء بشكل طوعي أو بموجب القانون، هو طريقة فعالة لكفالة التمثيل النسائي. ويبدو أن هناك اتجاهاً يتمثل في أن بلدانا عديدة تتلقى مساعدات انتخابية تقرر بأنفسها تطبيق حصص تمثيل المرأة. والنرويج واثقة بأن لدى الأمم المتحدة الكفاءة اللازمة لمساعدة البلدان في هذا المضمار.

التدريب المنهجي لأفراد الشرطة والعسكريين فيما يختص بالمسائل الجنسانية قبل نشرهم. وعلينا أن نساعد في تمكين المرأة المحلية ومساعدة الشبكات والمنظمات النسائية في القيام بحملات توعية عامة لمكافحة ثقافة التعدي والصمت.

ولا يمكن أن نلقي المسؤولية بكاملها على البلدان المساهمة بقوات وحدها. فالدعم الكامل من منظمة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام، مطلوب لعكس مسار ذلك التوجه السلبي. وقد عرضت النرويج تمويل دراسة لإدارة عمليات حفظ السلام عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وكيف يمكن أن يسهم التنفيذ الفعال للمنظور الجنساني في نجاح أي بعثة للسلام.

وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمستشارين المعنيين بالمسائل الجنسانية. وهناك عشر بعثات فحسب لديها منصب استشاري متفرغ للشؤون الجنسانية، بينما يلزم وجود أفرقة من المتخصصين في هذا المجال لدعم مستشاري الشؤون الجنسانية في التعامل مع الحجم الهائل من المتطلبات ونطاق البرامج الجاري تنفيذها ضمن عمل البعثة. ويجب إقرار الوعي الجنساني باعتباره أساس التصميم والتنفيذ الناجحين لكل أعمال ما بعد الصراع.

ولضمان الإدماج المنهجي لمنظور جنساني في سياسات لجنة بناء السلام والتوصيات المقدمة إليها، ستؤيد النرويج تعيين مستشار كبير للشؤون الجنسانية في المكتب المقترح لدعم بناء السلام.

ومن الأهمية بصفة خاصة أن يتم تحسين التوازن الجنساني في بعثات السلام. وتؤيد النرويج المقترح السويدي الداعي إلى توسيع فئات المراقبين المشاركين في بعثات الأمم المتحدة للسلام لتشمل مراقبين مدنيين. وسيوسع ذلك قاعدة التوظيف ويزيد إمكانية تحقيق توازن جنساني أفضل في بعثات الأمم المتحدة للسلام. وتجربة مزج العسكريين

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يحمي الفئات الأكثر ضعفاً. فلا بد من إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الحماية المحددة للنساء والفتيات من أجل منع أعمال العنف القائمة على نوع الجنس، خاصة الاغتصاب والأشكال الأخرى للإساءة الجنسية، في حالات الصراع المسلح.

ثالثاً، يجب أن يدعو مجلس الأمن إلى محاكمة من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، بما فيها الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. فلا يمكن الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

أخيراً، يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام مثلاً يحتذى به. ونود أن نرى مشاركة نسائية أكبر في بعثات حفظ السلام وزيادة المساهمة على تنفيذ تعميم المراعاة الجنسانية في الأمم المتحدة برمتها.

ولقد رحب زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي على إنشاء لجنة لبناء السلام. والأمر ذو الأولوية القصوى لنا هو أن تدعم هذه الهيئة الجديدة وتشجع حماية وتعزيز حقوق المرأة وأن تبني على ما تم من أعمال دولية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونحث أعضاء مجلس الأمن على ضمان تعميم المنظور الجنساني في كل جوانب عمليات هذه اللجنة.

إن تجربة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ في جهود بناء السلام في منطقتنا تجعل من هذا الأمر قضية ذات صدى خاص بالنسبة إلينا. فعودة السلام، في أعقاب صراعات حديثة في بوغانفيل وجزر سليمان، يعود كثير من الفضل فيها إلى دور المرأة في المناطق المتضررة. واليوم نقدر جهود هؤلاء النساء الرائعات، ونحث مجلس الأمن على احترامهن من خلال اتخاذ إجراءات إضافية بشأن هذه القضية في الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ساموا.

**السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أخطب مجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وعندما أخطب المجلس فإنني أتكلم باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لديها بعثات دائمة في نيويورك - وهي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وفانواتو وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو ونيوزيلندا وبلدي ساموا.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهناك الآن توافق آراء دولي على أن دور المرأة أساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعاد زعمائنا التأكيد على هذا التفاهم. ونود اليوم أن نعرب عن تأييدنا الكامل والمستمر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يظل أهم وأشمل إطار للعمل على الصعيد الدولي.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. ونحث مجلس الأمن على مواصلة تكثيف جهوده لتعميم قضايا المرأة والسلام والأمن في أعماله. ونود أن نسلط الضوء بإيجاز على أهم الخطوات التي يجب اتخاذها الآن بناء على تقرير الأمين العام.

أولاً، ثمة حاجة واضحة إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحسمها. ونأمل أن نرى في المستقبل تعيين المزيد من النساء في مناصب كبيرة في عمليات السلام، وأن نرى مجلس الأمن يدعم إحراز مثل هذا التقدم.

مثل ساموا - في بوغانفيل وجزر سليمان على حد سواء. ونشجع بقوة مشاركة النساء في الجهود التي تبذل على جميع المستويات لتحقيق وصون السلام والأمن. وتؤيد أستراليا بشدة المساعي المستمرة لتنفيذ القرار، ونشعر بالسرور لأننا ساهمنا ماليا في دراسة الأمين العام بشأن هذه المسألة.

ونولي أهمية لتوفير التدريب المستمر بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لأفراد قوات الدفاع الأسترالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة الأمين العام الجديدة والشاملة لتعزيز وإدماج قضايا النساء في عمليات الهيئة العالمية لحفظ السلام وبعد انتهاء الصراع. كما أن الحساسية الأكبر حيال مصالح النساء ستقدم إسهاما حيويا في التحدي الذي نواجهه المتمثل في التصدي للاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة التي يرتكبها حفظة السلام - وهو أمر لم يتم القيام به عاجلا على نحو كاف. وتلك حالة مروعة وتلطّيح لمجال رئيسي لأنشطة الأمم المتحدة.

ومن خلال برنامجنا لتقديم المعونة نواصل تركيز الاهتمام على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وطورنا نموذجاً تدريبياً بشأن تحليل الصراع والسلام، فضلاً عن تقييمات تأثير الصراع، يشمل عناصر جنسانية للاستخدام في برنامجنا للمساعدة الإنمائية، ونواصل إدماج مفاهيم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تلك البرامج. وعقب أعمال العنف التي وقعت في جزر سليمان في عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، قدم صندوق الجماعة للسلام والإصلاح، الذي يكمن هدفه في الإسهام في العملية الشاملة لإعادة السلام والتنمية، فوائد للسلام بالغة الأهمية للسكان بأسرهم. ويمكن الصندوق من إيصال المساعدة العاجلة والمباشرة والعملية إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد وشمل ٩٥ مشروعاً موجهها بشكل خاص إلى النساء. وفي إطار برنامج جزر سليمان، ندعم أيضاً نطاقاً من أنشطة المنظمات غير الحكومية الرامية إلى دعم المرونة وتعزيز السلام بين المجتمعات المحلية. كما أننا دعمنا برنامجاً

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد داووث (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني، سيدي الرئيس، بالإعراب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به للتو باسم منتدى جزر المحيط الهادئ. وأفهم بالطبع أنه في هذا الوقت من اليوم كل شيء تقريباً قد قيل، وأن الممثلين الدائمين - ما عدا أنتم يا سيدي - قد فروا من القاعة، وإذا كانوا محظوظين فهم يصبون أول كأس لهم اليوم. وآسف على هذه الإضافة إلى سيل لا ينتهي من البيانات، ولكنها بالفعل وبالتأكيد قضية هامة جداً.

إذا جاز لي، أود أن أؤيد ملاحظات سمعتها للتو من زميلي النرويجي بشأن الحاجة إلى تعجيل تركيزنا على السجل المخزي للاستغلال الجنسي في عدد كبير جداً من بعثات الأمم المتحدة. فهذه قضية خارجة عن الموضوع اليوم من بعض النواحي، ولكنني أعتقد بالفعل أنها هامة جداً، وأنا سعيد بأن يطرحها زميلنا، وأود أن أعلن تأييد أستراليا لها.

إننا نرحب ترحيباً حاراً بإعادة تأكيد الزعماء في مؤتمر القمة على التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن إعادة تأكيدهم هذه للقرار التاريخي المتخذ قبل خمس سنوات، كما تعلمون، تثبت زيادة الوعي الدولي بالأبعاد الجنسانية للصراعات المسلحة وإدراك أهمية المشاركة الكاملة للمرأة - مشاركة كاملة حقيقية - في جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن.

إن المرأة في أغلب تقف في طليعة الجهود المحلية لحل الصراعات وبناء السلام ولكن يتم إقصاؤها في معظم الأوقات عن عمليات السلام الرفيعة المستوى. وشهدنا مؤخراً الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه النساء في بناء السلام الفعال - كما بين من فوره السفير فيتوري إلسايا

من خلال إدماج منظور جنساني في هذا المجال - سواء في قياس تأثير الصراع المسلح على النساء والأطفال، أو في دور النساء في بناء السلام.

وقدم رؤساء دولنا وحكوماتنا دعمهم السياسي للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ١٣٢٥/١٦٠)، التي تتعهد بتحويل الالتزامات التي قطعت في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى عمل ملموس. وتشدد التهديدات التي يواجهها المدنيون خلال الصراعات المسلحة، وخاصة النساء والأطفال، على أهمية إدماج منظور جنساني بوصفه جزءاً أساسياً لأنشطة الإنذار المبكر فضلاً عن تدابير منع الصراع. ونحن بالتالي، نرحب بالمبادرات الرامية إلى استحداث مؤشرات للإنذار المبكر مع مراعاة المنظور الجنساني. ومن شأن ذلك أن يساهم بقدر كبير في تحقيق فهم أفضل للصلات القائمة بين نوع الجنس والأمن. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي دراسة الصلة بشكل أشمل، سواء في إطار مجلس الأمن، أو في لجنة وضع المرأة.

إننا نؤيد قرار مجلس الأمن بإدراج القضايا الجنسانية التي يستهدفها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ولايات مختلف بعثات تقييم السلام وحفظ السلام. وحتى الآن شهدنا أن تلك السياسة قوبلت بالترحاب في الميدان وأنها ساعدت على تحسين صورة أعضاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ذلك السياق، نود أن نوضح أن حكومة السلفادور قطعت التزاماً مماثلاً على نفس النحو، ويسرنا أن نشير إلى أننا، بناءً على طلب قدمته الأمم المتحدة قبل أشهر قليلة، لدينا ضابطات شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وهذا يشكل اعترافاً بالإنشاء الناجح للشرطة المدنية الوطنية للسلفادور - بوصفها مؤسسة أنشئت بعد اتفاقات السلام. كما يسعدنا أن نتمكن من أن نعيد إلى المجتمع الدولي اليوم المساعدة التي قدمت لنا تحت إشراف الأمم المتحدة خلال عمليتنا بالذات للسلام.

لبناء السلام وتمكين النساء، يسعى إلى تعزيز المبادرات المجتمعية للتوجيه المعنوي للمصابين بصدمات، وبناء السلام وتحقيق المصالحة بين المجتمعات. وفي سري لانكا نقوم بتمويل عدد من الأنشطة المصممة بوجه خاص لتخفيض نطاق الصراعات بين المجتمعات المحلية. وتشمل تلك الأنشطة برنامجاً لمعالجة تأثير الصراعات المسلحة على النساء. ويعمل البرنامج مع النساء المتأثرات بالصراعات في المناطق الشمالية والشرقية، فضلاً عن المسلمين المشردين والنساء في وسط سري لانكا.

ونعترف بإحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونحن بالتأكيد نرحب بالعمل الذي أُنجِز حتى الآن في ذلك الصدد. ولكن لا بد أن نستمر في كفالة زيادة مشاركة النساء على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام وأن نعمل نحو تحقيق المزيد من مشاركة النساء في جهود بناء السلام. وتؤكد أستراليا من جديد على التزامها بالاضطلاع بدورها في بلوغ تلك الأهداف.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل السلفادور.

**السيد مارتنس فلوريس (السلفادور) (تكلم**

بالإسبانية): ترحب السلفادور بعقد مجلس الأمن لهذه المناقشة المفتوحة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتلك آلية مبتكرة، تتصل فيها الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة ورفع منزلتها بجميع مجالات السلام والأمن - من عملية التفاوض على السلام إلى التعمير بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، يشعر بلدي بالامتنان للأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636)، الذي يحدد خطة عمل لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد مضت خمسة أعوام على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونود أن نبين أنه تم إحراز نتائج إيجابية وملموسة

من الدخول في عملية الانتقال، حيث يمكن تحقيق تعايش جديد يقوم على أساس السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، متروك للأحزاب السياسية أن تنشط مناقشة واسعة بشأن المشاركة المتساوية وأيضا أن تجعل القرارات السياسية الوطنية تتماشى مع روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في الختام، أود أن أشدد على رغبة حكومة السلفادور دائما في إدراج مشاركة النساء والدفاع عن حقوقهن في مسعانا المستمر للمحافظة على السلام الدائم. وروح القرار ستهدينا السبيل. ولدينا ثقة بالعمل المنسق الذي تقوم به هيئات منظومة الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

**السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية):** إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ساموا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ. ونشكر الأمين العام على خطة العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الواردة في الوثيقة S/2005/636 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. إن التقرير شامل جدا ومحرر بهدف تعزيز الالتزام والمحاسبة في أعلى المستويات، فضلا عن التمكين من تحسين المحاسبة والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للقرار.

ونحن في فيجي قد وضعنا دور المرأة في مجتمعنا دائما في الاعتبار على مر السنين. فنحن لا نتساءل عن أهمية الدور الذي تؤديه في تنمية دولتنا ولا عن قيمته الحاسمة. ونجد خطة عمل الأمين العام طيبة للغاية، لأنها تفتح سبلا جديدة للنظر في المسائل التي قد تكون تعرضت للإغفال أو اعتبرت أشق مما ينبغي.

وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل أن تتاح لبلدان مثل بلدنا، أنجزت الانتقال من الصراع العنيف إلى السلام، فرصة تشاطر الخبرات مع البلدان الأخرى في لجنة بناء السلام في المستقبل.

وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوصي مجلس الأمن بأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء وجميع الأطراف في الصراع أن تشرك النساء في عمليات صنع القرار من مفاوضات السلام، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات السياسية للسلام. وتتشاطر السلفادور ذلك الرأي. ونظرا لتجربتنا الذاتية، نقترح أن ننظر أيضا في المشاركة النشطة للنساء في المبادرات الرامية إلى التثقيف في مجال السلام من خلال نقل القيم التي تعزز المصالحة والتعايش على أساس ثقافة للسلام.

لقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إسهاما أساسيا للسلفادور بتعزيز مجموعة من المبادرات، بما في ذلك، بوجه خاص، مبادرات لتدريب النساء على بذور الحوار والتسامح واحترام الاختلاف في بقية المجتمع. وتنطوي إعادة الثقة بعد صراع داخلي على مشاركة مدنية، حيث يكون دور النساء جوهريا. ونعلم أن النساء يساهمن، خلال رؤيتهن التكميلية للواقع، في تحديد الأولويات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء. ولذلك السبب فإن وجود النساء ضروري في توطيد المؤسسات الديمقراطية، وفي تعزيز العدالة الجنسانية وفي المناقشة التشريعية. وكل تلك الأسباب تشير إلى أنه ينبغي المحافظة على توازن جنساني في القرارات التي تؤثر على الحياة العامة.

وحيثما تكون الإمكانات مفتوحة للنساء، فإنهن يتحملن المسؤولية في عملية الانتقال، ويصبحن الأساس لمكافحة الفقر. وفي السلفادور تعلمنا أن تحويل المجتمع يتطلب هياكل تعزز المشاركة المتساوية في المشروع الوطني الجديد. لكن من الأهمية بمكان تدريب المجتمع لكي يتمكن

فيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، والرحلة مستمرة. وسيكون هناك مراحل أخرى. ونحن مثلاً على استعداد لتأييد طلب بأن يقدم الأمين العام توصيات إلى مجلس الأمن بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ عن الوسائل المختلفة التي يمكن بها إبلاغ مجلس الأمن بشكل أكثر انتظاماً عن لجوء أطراف الصراعات المسلحة إلى العنف القائم على نوع الجنس، مع إيلاء اهتمام خاص للأجهزة التي تم إعدادها للرصد وإبلاغ مجلس الأمن بشأن الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراع المسلح. كما نود أن نسمع شيئاً عن مختلف الوسائل التي يمكن بها للمجلس أن يفعل المزيد لمساءلة أطراف الصراع المسلح عن تلك الانتهاكات، بالنظر مثلاً في فرض جزاءات محددة الهدف ضدها.

ومسألة المرأة والسلام والأمن من المسائل التي ينبغي أن نتمنى جميعاً، بغض النظر عن المكان الذي ننتمي إليه. والواقع أن جميع المسائل المتعلقة بالمرأة ينبغي أن تلقى استجابات ملائمة وعادلة. وفي رأينا أن خطة العمل مناسبة للقضية التي نحن بصددتها. ويتعين الآن علينا جميعاً أن نكفل تنفيذها الكامل بجميع جوانبها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):** أود أولاً أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على المبادرة التي اتخذتموها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن.

لقد انقضت الآن خمس سنوات على اتخاذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقرر المجتمع الدولي عن طريق القرار المذكور أن ينظر إلى المرأة لا على أنها مجرد ضحية في حالات الصراع، بل على أنها مشاركة فعلية في حل الصراعات وبناء السلام. وتعطي الوثيقة الختامية لمؤتمر

وتعمل النساء في فيجي إلى جانب رجالهن في عمليات حفظ السلام. وقد ابتعدن عن أدوارهن التقليدية في العمل المقتصر على مجالات الدعم اللوجستي لعمليات الخطوط الأمامية. فهؤلاء النسوة متطوعات وتروق لهن الخدمة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ويشغل الرجال معظم المناصب الكبرى في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونود أن نرى بعض النساء يحتلن وظائف رئيسية تُظهر مساهمتهن. وقد حان الوقت للإعراب عن امتناننا لمساهمتهن في حفظ السلام وفي غيره من المجالات.

وينبغي أن يتمثل أحد هذه المجالات في الالتزام بإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو منسق. وينبغي أن تكون خطة العمل هذه عامة وأن تُعد بالتشاور مع المجتمع المدني. كما يجب أن تتضمن أنشطة محددة وذات جدول زمني، وأهدافاً، وآليات للرصد والإبلاغ.

وسوف تنفذ فيجي وبعض جيرانها خطة العمل بمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يدي على مر السنين دعمه للأخذ بسياسات واستراتيجيات وطنية ترمي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتوقع القليل من التغيير نتيجة لجهود الصندوق والمجتمع المدني هذه المرة. غير أنه، كما قال البعض، لا بد من وجود نوع من آليات الرصد لضمان استكمال خطط العمل الوطنية وإجراء استعراض سنوي لتنفيذ خطة العمل، بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وقد أبقى مجلس الأمن مسألة المرأة والسلام والأمن قيد نظره طيلة خمس سنوات. والآن وقد أصبح لدينا خطة عمل، يجب أن نسير قدماً للأمام وننشئ جهة تنسيق وفريقاً عاملاً على مستوى الخبراء لضمان إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أعمال المجلس. وتمثل الخطة مرحلة هامة جديدة

تتضمن برامج استراتيجية فضلا عن استراتيجيات سريعة الأثر. ويسعدنا أن نرى أن الخطة مبنية حول ١٢ مجالاً هاماً للعمل. ويسرنا بصفة خاصة أنه قد أُدرج بين مجالات العمل المذكورة الحيلولة دون ارتكاب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم وشركاء الأمم المتحدة للاستغلال والإيذاء الجنسيين، والتصدي لهذا الاستغلال والإيذاء.

إن قيم ميانمار وتقاليدها وثقافتها تبغض الاستغلال الجنسي للمرأة. ونحن لذلك نؤيد بقوة تنفيذ سياسة لعدم التسامح مطلقاً في هذا الصدد. كما يسعدنا أن نرى أن خطة العمل تشمل أجهزة للمساءلة.

وأثق بأن خطة العمل والتوصيات الواردة في التقرير، وكذلك لجنة بناء السلام التي أنشأها اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سوف تسهم بشكل مجد في تعزيز دور المرأة على النحو المتوخى في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد شودي (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):** لقد انقضت خمسة أعوام على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو قرار كانت بنغلاديش، التي كانت آنذاك ممثلة في المجلس، شديدة الارتباط به. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار منذ ذلك الحين. كما أود أن أثني على رومانيا لإدارتها الممتازة لرئاسة المجلس خلال الشهر الحالي.

وقد كانت الصراعات في الماضي إلى حد كبير تنشأ بين الدول أو بين الإمبراطوريات. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت تقع داخل الدول، وتكون لها تداعيات دون إقليمية وإقليمية. ويشكل المدنيون من نواح عديدة وبدرجة أكثر مما كان الحال في الماضي معظم الضحايا. وقد لاحظ الحكيم

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٨/٦٠) زحماً إضافياً لتلك الفكرة بالاعتراف بأهمية أن تتاح للمرأة فرصة المشاركة على قدم المساواة والانخراط الكامل في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن وتعزيزهما.

والنساء والفتيات من أشد الفئات معاناة في الصراعات المسلحة. لذلك فإن لديهن رغبة قوية في السلام والأمن ويُتقن إلى القيام بدور نشط في عملية السلام.

والأسباب الكامنة وراء الصراعات كثيرة ومتنوعة. وتتمثل أسبابها الجذرية في معظم الحالات في الفقر، والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية والمتعلقة بنوع الجنس، والتخلف. وفي حالة بلدي، وهو اتحاد مؤلف من أكثر من ١٠٠ عنصر وطني، كان السبب الرئيسي للصراع هو ضعف الدستور الذي فرض علينا إبان الاستقلال. وبسبب هذا الضعف، تعين على ميانمار أن تواجه حالات تمرد مسلح بعد فترة لا تتجاوز أشهراً قليلة من استعادتنا لسيادتنا في عام ١٩٤٨. ولم نتمكن إلا مؤخراً من تحقيق المصالحة الوطنية، وعادت ١٧ جماعة من المتمردين إلى الحظيرة القانونية. وقد انضم ممثلوها الآن إلى المندوبين الآخرين في المؤتمر الوطني الذي يرسي مبادئ دستورنا الجديد، وهو دستور سيكون مقبولا لجميع جنسيات الاتحاد. ويسعدني أن أقول إن نساء ميانمار يضطلعن بدور فعلي في المؤتمر الوطني.

ويتضمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أيضاً العنصر الهام المتمثل في ضمان الحماية والاحترام لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة. وقد كانت الحكومة في ميانمار فعالة في إنشاء اتحاد شؤون المرأة في ميانمار كما أنها لم تنفك تطبق مهمة السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والفتاة وحمايتها.

وأود أن أثني على الأمين العام لتقديمه خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وقد لاحظت أن خطة العمل

الوقاية من الصراعات وحلها، كلها تمثل عناصر ضرورية في صنع السلام واستدامته. وقد أصدرت رئاسة بنغلاديش بياناً يتضمن ذلك في اليوم الدولي للمرأة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد تتوجت العملية في نهاية المطاف بالقرار. وغني عن القول إن بنغلاديش تظل ملتزمة بتنفيذه التام.

واستناداً إلى تجربتنا المحلية، نعتقد أن مراعاة المنظور الجنساني وتمكينه عاملاً ضرورياً للتنمية. ويمكن للحصول على التعليم والرعاية الصحية، مع توفير مرافق الائتمانات الصغيرة أن يطلق مهارات الأفراد في تنظيم المشاريع. ونعلم أن تمكين المرأة يساعد في درء التطرف فكرة وعملاً. ويتضمن ذلك بلية الإرهاب. واليوم تمر بنغلاديش، عن طريق التمسك بتلك القيم، بتحول اجتماعي هادئ ولكنه هام. وتلتزم رئيسة الوزراء بيغوم خالدة ضياء وحكومتها بتلك الأهداف التزاماً قاطعاً.

ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كأداة لنشر أفضل الأفكار والممارسات المحلية، مثل الائتمان الصغير والتعليم غير النظامي، التي أثبتت نجاحها في بلدي وفي العديد من المجتمعات الأخرى ذات التنوع المماثل. ويمكن تطبيق تلك الأفكار في مجتمعات ما بعد الصراع بمشاركة كبيرة من جانب المرأة. والمرأة ستكون دعامة بناء السلام.

إن النجاح في تنفيذ القرار كان، برأيي، مختلطاً. فبينما دمجنا المنظورات الجنسانية في بعض جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكذلك في بعض جهود بناء السلام في ما بعد الصراع، فإن الكثير من العمل ما زال مطلوباً لإنجازه. ونشجع إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة جهودها في ذلك الصدد. وإن العرض الممتاز الذي قدمه هذا الصباح وكيل الأمين العام جان - ماري غينو، وكذلك مؤهلاته القيادية تمنحنا الثقة بأن النتائج المرغوب فيها ستتحقق. وتظل بنغلاديش، بصفتها من كبار البلدان

اليوناني أرسطو منذ ألفي عام أن جميع الحروب كانت تنشأ لأجل الحصول على المال. ولم يتغير الكثير منذ ذلك الحين. ولكن قدرتنا على التحليل قد نمت بمرور الوقت، ونلاحظ الآن، وقد يكون ذلك بحدّة أكثر، أن الفقر والصراع على الموارد الشحيحة وألوان الظلم الاجتماعي الاقتصادي تكمن في صميم الصراعات. وكلها للأسف تستتبع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير من التدقيق لاستخلاص أن أضعف شريحة بين السكان المدنيين تتألف من النساء والأطفال. وهذا واضح في كل مكان. فالنساء والفتيات كثيراً ما ينظر إليهن على أنهن حاملات الهويات الثقافية. ومن ثم فإنهن يصبحن أهدافاً رئيسية. وعندما تعاني المرأة، فكذلك يعاني الأطفال. إضافة إلى ذلك، يستخدم الأطفال بمثابة أدوات لارتكاب العنف، حيث يمكن عمل ذلك بسهولة وتكلفة قليلة. وبؤر التوتر الحالية في العالم حافلة بهذه الأمثلة.

وتعلم النساء الثمن الذي يتعين عليهن أن يدفعنه هن وأطفالهن في حالات الصراع. ومن الطبيعي لذلك أن يحرصن على منع هذه الحالات وحلها وكثيراً ما يكنّ أفضل تأهيلاً للقيام بذلك. وقد حاولن أن يفعلن ذلك على مر الأجيال بوصفهن معلمات للسلام سواء في داخل أسرهن أو في مجتمعاتهن، حيث تعملن على تعزيز ثقافة للسلام داخل المجتمعات وفيما بينها. لذا فإنهن غالباً ما يبينن جسور التفاهم عبر أنهار الشقاق.

ومن ذلك المنظور عملت بنغلاديش عن كثب، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، في اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستند القرار أساساً إلى فرضية بسيطة. الفرضية هي أن الوصول المتكافئ والمشاركة التامة للمرأة في كل مستويات هياكل السلطة، وكذلك مشاركتها التامة في

كل الصعد. وتعد المشاركة النشيطة للمجتمع المدني شرطا مسبقا.

يجب أن يسعى كل جيل إلى توريث الجيل التالي عالما أفضل. وعلى جيلنا أن يفعل الشيء ذاته. ولذلك الغرض، يجب أن نعرّف بعض المثل العليا وأن نسعى إلى تحقيقها. وتلك هي المساعي التي تمنح لمجتمعاتنا القوة وهيئ الأساس الإيجابي الذي هو المحرك الأول للحضارات. وتساعدنا أيضا في تحقيق أعلى المستويات في الطيف الواسع من الجهد الإنساني.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو.

**السيدة تينكوبا (بيرو)** (تكلمت بالإسبانية): إن وفدي يهنئكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، بعد خمس سنوات من اتخاذه. ونعتقد أنها ستسلط الضوء على الحاجة إلى استمرار المناقشة المعمقة بشأن الوثيقة التي تعبر عن التغيير الحاصل في طريقة تفكيرنا حول وطأة الصراع المسلح على النساء والفتيات وحول مشاركة المرأة في الوقاية من الصراعات وتعزيز السلام ومد يد العون في إعمار ما بعد الصراع.

ينطوي العالم في القرن الحادي والعشرين على واقع مليء بالمتناقضات. فهو متكامل بصورة شاملة في العمليات الإنتاجية والتجارة والتدفقات المالية وثورة الاتصالات، ومع ذلك فهو مفتت بسبب انتشار الصراعات والحروب الداخلية والإرهاب عبر الحدود الوطنية والعنف العرقي والثقافي. ومنذ الحرب الباردة، اندلع أو نشط من جديد أكثر من ٣٣ صراعا أهليا في العالم النامي، تسببت في أكثر من ٥ ملايين حالة وفاة و ١٧ مليون لاجئ ومعاق تقريبا،

المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واعية بمسؤولياتها عن إدماج العناصر الجوهرية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تدريب حفظة السلام قبل نشرهم.

إن المشاركة الضئيلة أو المعدومة للمرأة في المفاوضات على اتفاقات السلام لا تزال مشكلة. وبالنتيجة تقصر تلك الاتفاقات عن الوفاء بالاحتياجات الخاصة للمرأة. وبالرغم من أن المرأة تعاني أكثر كضحية للصراع، فإنها تستثنى من مكاسب السلام. وستفشل جهودنا لحل تلك الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية إن لم نتمكن المرأة. وتمثل مشاركة المرأة الرسمية في مفاوضات السلام وعمليات صنع القرار أمرا رئيسيا لفعالية الوقاية من الصراعات.

لقد حدد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عددا من أطر السياسة العامة الهامة للملايين من النساء والفتيات في حالات الصراع وما بعد الصراع. ومن شأن كفالة بدء لجنة بناء السلام أعمالها في نهاية هذا العام أن يمثل خطوة عملاقة في ذلك الصدد. وإن التركيز المتزايد على الوقاية من الصراع؛ والمسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية؛ والارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها بفعالية؛ وسيادة القانون المعززة هي بعض من منجزات اجتماع القمة التي من شأنها أن تقطع شوطا طويلا صوب تمكين المرأة على الأمد الطويل وصوب تعزيز دورها في الوقاية من الصراع وحله.

ونرحب بخطة العمل المقترحة على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويحدونا الأمل أن يكون القرار مفيدا في إدماج المنظورات الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. والمنظور الجنساني يجب أن يضع، بالطبع، العوامل الجغرافية والعرقية والثقافية في الاعتبار. وحتى تحظى خطة العمل بالنجاح، مطلوب توفير الموارد اللازمة - المالية والمادية والبشرية. ويتعين أن يشمل ذلك

ونعتقد أن الوقت قد حان لسد الفجوة بين الأقوال والواقع. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة العمل على نطاق المنظومة التي أرفقها الأمين العام بتقريره، مع التركيز على الاستراتيجيات والأنشطة التي تسعى إلى تحسين مساهمات منظومة الأمم المتحدة في تمكين المرأة في مناطق الصراع، وتسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى تقوية التنسيق والخضوع للمساءلة بوصفها هدفا رئيسيا. ونعتقد أن خطة العمل يجب تحديثها عند الاقتضاء، وأنها يجب أن نواصل مساعيها وتطويرنا لآليات رصد فعالة تكفل تنفيذ الخطة المستمر. ونشعر أيضا بأن من المهم أن يجري الاستعراض الأول للخطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وأود أن أكرر التأكيد على ضرورة أن تتخذ الدول خطوات حازمة لتذليل العقبات التي تحول دون اشتراك المرأة اشتراكا فعالا في عمليات اتخاذ القرار، ودون وصولها إلى أعلى مراتب السلطة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، التي أكدنا فيها مرة أخرى على مسؤوليتنا عن التنفيذ التام والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن إدراج المنظور الجنساني في تطوير وتنفيذ عمل لجنة بناء السلام يكتسب أهمية قصوى، على افتراض أن هدف اللجنة الرئيسي سيكون الجمع بين كل الأطراف الرئيسية المعنية بحشد الموارد وتطوير استراتيجيات شاملة لبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع. كما أن مجلس حقوق الإنسان المزمع إنشاؤه، سيكون له أهميته أيضا بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

ختاما، أود أن أشكر السيد غينو والسيدة ماينجا والسيدة هيزر وسائر المشاركين على عملهم لصالح المرأة. إن المهمة لم تكتمل بعد. وينبغي الاضطلاع بها مشاركة بين

كانت النساء والفتيات بينهم أكثر من تعرض للأذى بسبب مركزهن في المجتمع وبسبب جنسهن.

بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذه، لا تزال بعيدين عن تحقيق الأهداف التي ألزمتنا أنفسنا بالوفاء بها. وفي ذلك الصدد، نشعر بأن المجتمع الدولي يجب أن يواصل استخدام كل الأدوات الدولية المتاحة له لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء والفتيات، وكذلك إفلات المسؤولين من العقاب عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب، بما في ذلك أعمال العنف ضد المرأة. وإننا ندرك أن المحاكم الدولية تؤدي دورا هاما في ذلك الصدد، لكننا نعتقد أن من المهم بقدر متساو أن تضطلع الدول أولا بمسؤوليتها عن تطبيق العدالة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات.

وبالنسبة إلى بلدي، فقد أنشئت لجنة تفصي الحقائق والمصالحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لتحديد المسؤولية عن أعمال العنف والإرهاب التي ارتكبت في بيرو بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، بعد عامين من التحقيق، قدمت اللجنة قرارها الأخير، الذي تضمن خطة تعويضات شاملة بدأت حكومة بيرو بتنفيذها عن طريق برنامج جماعي للسلام والتنمية. وأسوق هذا المثال من باب تقدير عمل وزعامة المنظمات النسائية التي شاركت، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في عملية ما بعد الصراع وساهمت في الاعتراف بأن النساء اللاتي تعرضن إلى انتهاكات جنسية خلال الصراع والأطفال الذين ولدوا نتيجة ذلك الانتهاك مشمولون أيضا بالتعويضات. وبذلك الاعتراف بمعاناة النساء والدعم المادي لهن، تتوفر للمرأة الآن إمكانية أفضل لاستئناف دورها في المجتمع.

المرأة مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب منع نشوب الصراع وبناء السلام. وبدون هذه المشاركة النشطة، ستظل عملية اتخاذ القرار غير فعالة. لهذا، نرى أن ولاية لجنة بناء السلام ينبغي أن تتضمن التزاما صريحا بإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، من خلال آليات رسمية سواء في المقرر أو على المستوى القطري. وسيسهم ذلك إسهاما كبيرا في ضمان أن تكون احتياجات المرأة وأولوياتها وأدوارها في عمليات السلام، موضع الاعتبار الواجب في عمل لجنة بناء السلام. ولهذا الغرض وقعت ١٤ وزيرة خارجية، من بينهم وزيرة خارجية ليختنشتاين، على رسالة تتعلق بمسألة إنشاء لجنة بناء السلام.

وبغية الاستماع إلى صوت المرأة وأخذ شواغلها في الحسبان، لا بد من إشراكها في مفاوضات السلام. وثمة أدلة واضحة على أن المرأة نشيطة جدا في عمليات السلام غير الرسمية. ولكن الحال ليس كذلك في العمليات الرسمية. وهذا يرجع، في معظم الأحيان، إلى أن المرأة تكاد تكون غير ممثلة في المجموعات الرسمية التي تمثل عناصر مشتركة في الصراعات وفي تسويتها، مثل الحكومات والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والمليشيات. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يحتج بالافتقار إلى معرفة الطريقة التي تدار بها العمليات الرسمية، أو الجهل بالمعايير القانونية الدولية وغيرها، لتبرير عدم إشراك المرأة في مثل هذه العمليات الرسمية.

وتعزيز قدرة المرأة كصانعة للسلام، لا بد من متابعته بالتوازي مع زيادة مشاركتها في عمليات السلام. وفي الوقت نفسه، تقوم الحاجة إلى تشجيع المرأة على شغل مناصب اتخاذ القرار وتمكينها من ذلك. وخلق الوعي بأن مفاوضات السلام وسيلة فعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين أمر أساسي.

ومن هذا المنطلق، كنا دائما ندعاه لتعيين النساء ممثلات ومبعوثات خاصات للأمين العام. فتعيينات من هذا القبيل يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا حفازا في إشراك المرأة

الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، والمنظمات والمجموعات النسائية بصفة خاصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل ليختنشتاين.

**السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):**

قبل ستة أسابيع، أكد زعماء العالم مجددا التزامهم بالتنفيذ التام والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وحقيقة أن هذا القرار هو واحد من قرارين اثنين فقط لمجلس الأمن أشير إليهما صراحة في الوثيقة الختامية للقمة (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) دليل واضح على أن اعتماده قبل خمس سنوات كان معلما تاريخيا بارزا. فالقرار ينطوي على إمكانات لإحداث تغيير عميق في طريقة تعامل المنظمة مع مسائل منع نشوب الصراع وتسوية الصراع وبناء السلام. ولكن تلك الإمكانيات لم تستغل بعد بالكامل.

وتوفر الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد القرار، فرصة ميمونة لتقييم الأثر الذي أحدثه القرار على أرض الواقع، وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتسريع تنفيذه على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. ونثني على العمل الرائع الذي اضطلعت به كيانات الأمم المتحدة الـ ٣٧ التي أسهمت في تطوير خطة العمل على نطاق المنظومة. وتلك الخطة توفر ثروة من المعلومات عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها لصالح المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع. وسوف تيسر استعراض أثر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولجعل ذلك ممكنا سيكون من الضروري التماس أسباب التفاعل والتشاور مع المجتمع المدني، وبالذات المنظمات النسائية غير الحكومية.

وذلك التفاعل، على المستوى الوطني، يمكن أن

يشكل الأساس لوضع خطط عمل لتنفيذ القرار. وذلك من شأنه أن يساعد في إثارة الوعي بالحاجة إلى النهوض بمشاركة

وترحب كرواتيا بخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، التي أعدها الأمين العام (انظر S/2005/636)، والتي تهدف إلى إبراز أهمية تعميم المنظور الجنساني في أنشطة منع نشوب الصراع وحفظ السلام. وبغية إحراز النجاح في عملية بناء الثقة بعد انتهاء الصراع، يلزم حتما إشراك المرأة كعنصر نشط في إعادة الإدماج والإعمار بعد انتهاء الصراع. وهذا أيضا ما أثبتته تجربة كرواتيا.

ولا يمكن تقييم حماية المرأة في الصراع المسلح، ودور المرأة الأساسي في منع نشوب الصراع وبناء السلام دون أن يؤخذ في الحسبان أن المرأة هي الطرف الأكثر تضررا بما ينجم عن الصراع المسلح من عنف وعدم استقرار اقتصادي. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالتفاوض على السلام والإعمار والمصالحة بعد انتهاء الصراع نجد أن تمثيل المرأة ناقص بشكل صارخ. وعلينا أن نواصل الضغط على هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، وخصوصا صناديقها وبرامجها، لكي تعزز مشاركة المرأة في عملها وتعمم المسائل الجنسانية. ولا يمكن تحقيق الانتقال والإنعاش والإعمار بعد انتهاء الصراع في غياب المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة.

وترحب كرواتيا بإشراك المرأة المتزايدة في عمليات حفظ السلام، وخصوصا بين العاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة الممارسة المتمثلة في مراعاة تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، علينا أن نزيد جهودنا لتحسين حماية المرأة في الصراع المسلح، بالتوازي مع الاعتراف والنهوض بإسهامها في عمليات السلام، وفي إعادة بناء مجتمعها المحلي.

إن لجنة المساواة بين الجنسين في جمهورية كرواتيا - وهي لجنة حكومية دولية يُعهد إليها بوضع السياسات

بشكل أقوى في عمليات السلام، وخصوصا عندما تصل إلى مراحل أكثر اتساما بالطابع الرسمي. ومن شأنها أيضا أن تعزز الوعي بالحاجة إلى مراعاة تعميم المسائل الجنسانية لا في عمليات السلام فحسب، بل أيضا في العمليات السياسية الأخرى. وفي رأينا أنه ينبغي أن يصبح عدد هذه التعيينات وثباتها عنصرا أساسيا في مجال استعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وجزءا من تقييم شامل فيما يتعلق بترشيح المرأة لمستويات أعلى في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي الوقت ذاته، ندرك الحاجة إلى تزويد الأمين العام بأسماء مرشحات محتملات مؤهلات لتلك المناصب. وعليه، ندعو جميع الدول والمنظمات غير الحكومية المهتمة أن توحد قواها في جمع المعلومات اللازمة لا لجعل تعيين النساء في تلك المناصب أولوية فحسب، بل أيضا لجعلها أمرا واقعا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لمثلة كرواتيا.

**السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية):**

أعلنت كرواتيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، إلا أنني أود إضافة بضع نقاط بناء على تجارب وإنجازات معينة لكرواتيا في هذا الشأن.

في البداية، اسمحوا لي بأن أثنى، باسم وفد بلادي، على الرئاسة الرومانية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

منذ عام ٢٠٠٠، بدأ المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد، ليس فقط مدى تأثير الصراع على النساء والفتيات بصفة خاصة، بل أيضا أن المرأة كثيرا ما تمثل مفتاح الحل السلمي لهذا الصراع. وسيكون من المهم فحص الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ أحكام هذا القرار الشامل المهم بشكل أفضل على المستويين الإقليمي والوطني.

قدم المساواة مع الرجل، في كل مستويات صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية):** يسعدني أن أتكلّم اليوم بالنيابة عن شبكة الأمن الإنساني، وهي مجموعة من ١٤ بلدا من مناطق مختلفة - هي الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوينيا وسويسرا وشيلي وكندا وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا وهولندا واليونان، إضافة إلى جنوب أفريقيا بصفة مراقب. وبالنيابة عن تلك البلدان، نود أن نعرب عن تقديرنا لرومانيا على دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن - وهي قضية تحظى بالأولوية بالنسبة للشبكة - وأشكر أعضاء فريق المناقشة على البيانات القوية التي أدلوا بها اليوم.

في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادة العالم من جديد تصميمهم على التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإذ نحتفل بالذكرى الخامسة لاتخاذ القرار، وننتقل إلى التزامات أخرى هامة، مثل حماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة، وإلى معالم هامة أخرى، مثل استعراض السنوات العشر لإعلان وخطة عمل بيجين لعام ١٩٩٥، من الواضح أن لدينا الأدوات اللازمة للقيام بعمل قوي ومتضافر في كل حالات الصراع والتعمير بعد انتهاء الصراع.

إن إنشاء لجنة بناء السلام أمر أساسي إذا أردنا المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وقد حث الأمين العام الدول الأعضاء، في تقريره هذا العام إلى مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن، على القيام بمجهود متضافرة لإدماج المنظور الجنساني في ولاية اللجنة وفي عملها. ولدينا فرصة ذهبية لنكفل، منذ البداية، أن يتضمّن عمل اللجنة

وتنسيق كل الأنشطة الخاصة بتعزيز المساواة بين الجنسين - أدرجت فصلا عن المرأة والصراع المسلح في السياسة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، وفي برنامجها المتعلق بالتنفيذ. وقد اعتمد البرلمان الكرواتي كلا الوثيقتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

لقد تحققت بالفعل بعض النتائج الملموسة تنفيذا للأهداف الواردة في السياسة الوطنية. وكان من بين هذه النتائج إدراج دراسة القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية للأكاديمية العسكرية الكرواتية، بوصفها جزءا أساسيا من التعليم العسكري للقوات المسلحة. وهناك تأكيد خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة واتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الحروب وفي الصراعات المسلحة وأثناء المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراعات.

ونسعى إلى تطبيق منظور جنساني على مشاركة كرواتيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال عام ٢٠٠٥، تخدم ضابطتان من كرواتيا في بعثتي حفظ السلام بين الهند وباكستان وفي قبرص. وفي الوقت الراهن، توجد خمس ضابطات من القوات المسلحة الكرواتية يخدمن ضمن الكتيبة الألمانية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وتجري أعمال تحضيرية لإلحاق ضابطة ببعثة حفظ السلام في هايتي، بوصفها طيبة نفسية عسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ضابطة برتبة نقيب من القوات المسلحة الكرواتية كانت أول أنثى تشترك في فريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان.

وبالطبع، فإن النجاح في تطبيق المبادئ والمقاصد الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعتمد على الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، هناك الكثير الذي يمكننا أن نفعله جميعا لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة، وعلى

من بين الثغرات التي حددها الأمين العام في تقريره عدم وجود إدماج منهجي للمنظورات الجنسانية في اتفاقات السلام، وعدم تحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية. وكانت هذه العناصر هي ما ركّز عليه اجتماع فريق الخبراء، الذي استضافته كندا، للتحضير لدورة العام الماضي للجنة وضع المرأة، والذي وضع إطاراً لأحكام نموذجية حول اتفاقات السلام بوصفها وسيلة لتحسين المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام، وإن الشبكة ترحب بهذه النتيجة.

إن المرأة ناشطة وفعالة بصورة كبيرة في عمليات السلام غير الرسمية. ويكمن التحدي في مشاركتها في العمليات الرسمية حيث يجري التفاوض بشأن اتفاقات السلام. وهناك تُستبعد المرأة من عملية السلام، ولا يُترك لها مكان على مائدة السلام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحدٍ آخر وهو أن عمليات السلام الرسمية نادراً ما تضع في الاعتبار المنظورات الجنسانية.

وتلتزم شبكة الأمن الإنساني باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز دور المرأة وإدماج المساواة بين الجنسين في عمليات السلام بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تعزيز مشروعية عمليات صنع القرار، وبذلك تساعد في وضع الأساس اللازم لإرساء سلام حقيقي مستدام للجميع. وترى الشبكة أن اشتراك المجتمع بأكمله في كل خطوة، بما في ذلك النساء والمجموعات النسائية، أمر حاسم لتحقيق النجاح المستمر لعملية السلام بأكملها، من مرحلة التفاوض إلى مرحلة تنفيذ اتفاق السلام. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة واختلاف التجارب تبعاً لاختلاف نوع الجنس في مجال الأمن، مطلوب لكل العناصر الفاعلة من الرجال والنساء، مثلما هو مطلوب في البحث الحثيث عن قيادات نسائية.

المعرفة والدروس المستفادة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن السلام الفعال والمستدام والعدالة والأمن ستبقى أهدافاً بعيدة المنال إذا لم ننظر إليها من منظور جنساني. وترحب شبكة الأمن الإنساني بالرسالة التي أرسلتها وزيرات الخارجية إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة حول هذه القضية. وستعمل بلدان شبكة الأمن الإنساني مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل ضمان أن تدمج لجنة بناء السلام هذا النهج بشكل كامل في هيكلها وولايتها وممارستها.

وبهذه الروح، أشكر الأمين العام على تقريره الذي يصف خطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مستوى المنظومة. وتحيي الشبكة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، وترحب بحرارة بخطة العمل هذه، وهي تلتزم بتأييدها التام.

في هذا السياق، تؤيد شبكة الأمن الإنساني بقوة توصية الأمين العام بتعيين جهة تنسيق أو جهات تنسيق على مستويات رفيعة لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) داخل منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما حدث خلال المناقشة المفتوحة في العام الماضي حول المرأة والسلام والأمن، يدعو أعضاء الشبكة مجلس الأمن إلى أن ينظر بجدية في إنشاء آلية لمراقبة الإجراءات التي يتخذها هو لإدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى في عمله اليومي، ربما من خلال جهة تنسيق أو فريق عامل على مستوى الخبراء.

وعلاوة على ذلك فإننا، بوصفنا ممثلي دول أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن ننظر جميعاً في وضع خطط عمل واستراتيجيات منسقة على الصعيد الوطني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - وهي عملية بدأتها كندا بالفعل.

(تكلم بالانكليزية)

وفي ذلك الصدد، ترحب الشبكة باعتماد زعماء العالم، أثناء اجتماع القمة العالمي المنعقد أخيراً، مبدأ مسؤولية الحماية. وقد أسعدنا بشكل خاص أن عتبة اتخاذ الإجراءات التي أقرت شاملة، بحيث أنها لا تقتصر على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كموجب لاتخاذ الإجراءات. وتعريف الجرائم ضد الإنسانية يتضمن جميع الأمثلة الفاضحة لأعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس، التي شهدنا آثارها الفظيعة في العديد من مناطق الصراع. ويجب أن نواصل العمل لكي نضمن بأن المجتمع الدولي يملك كلا من القدرة والإرادة السياسية لوضع مسؤولية الحماية موضع التنفيذ. وسيكون من الضروري بشكل خاص إنشاء آلية صارمة للرصد والإبلاغ عن أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس لضمان تحمل الدول مسؤولياتها ليس لمنع مثل أعمال العنف هذه فحسب، بل أيضاً لحماية مواطنيها من تلك الجرائم.

وفي الختام، فإن شبكة الأمن البشري تعتقد أن مجلس الأمن منوط به الدور لكفالة أن يتضمن تخطيط وتنفيذ جميع عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد تحليل نوع الجنس وأن يهدف إلى تعزيز أدوار المرأة العديدة والمتنوعة في عمليات السلام ذات الطابع السياسي، أو الإنساني، أو الإنمائي، أو المتعلق بالشرطة أو المدني. وبالتالي، فإن أعضاء الشبكة يحثون المجلس بإلحاح على النظر الوافي في تقرير الأمين العام الذي يتضمن خطة عمل على مستوى المنظومة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتنفيذ التوصيات الواردة فيه.

وتنتطلع إلى المزيد من المناقشات التي ستجري في المستقبل في هذا المحفل، حيث ستمكن من الاستماع إلى تقارير تعرض كيف تم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات محددة في مناطق الصراع، وكيف أحدث ذلك تغييراً في حياة المرأة.

يحث أعضاء الشبكة مجلس الأمن على أن يدرج بشكل منهجي الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب التخطيط والتنفيذ للبعثات، وبخاصة من البداية. وسيؤدي هذا إلى توجيه إجراءات دعم السلام نحو تحقيق أمن واقعي بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء. وبشكل عملي، قد يعني ذلك، على سبيل المثال، أن تعزيز دور المرأة في آليات العدالة الانتقالية من الأرجح أن يوجه النظر، بشكل فوري، إلى مسألة الإفلات من العقاب عن أعمال العنف المرتكبة ويسعى لاتخاذ تدابير قوية لعلاجها.

وتود شبكة الأمن البشري أن تعيد التأكيد على أهمية تحقيق العدالة الجنسانية وترحب بالمؤتمرات التي انعقدت بهذا الشأن مؤخراً في نيويورك وستوكهولم.

وكما لاحظنا في العام الماضي خلال المناقشة المفتوحة لهذا الموضوع، فإن العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس منتشر بشكل خطير في المناطق المتضررة بالصراعات. إن إحالة مجلس الأمن للحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتحقيق المحكمة في الحالة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا هي خطوات إيجابية إلى حد كبير، ولكنها دلالة على الاتهامات المنتشرة على نطاق واسع بشأن الاعتداءات الفظيعة على النساء والأطفال في حالات الصراع.

لقد أبرز الأمين العام في تقريره لهذا العام من جديد أن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لمنع أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس وتوثيقها والإبلاغ عنها، حيث أننا لم نفعل ما ينبغي حتى الآن. وتعيد الشبكة التأكيد على أن مجلس الأمن هو المنوط به دور العمل مع البلدان والحكومات، وكذلك مع المحكمة الجنائية الدولية، لمقاضاة مثل هذه الجرائم ولإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ترتكب في ظلها.

والعالمي التي تسلم بدور المرأة في عمليات السلام وتسعى إلى تعزيزه. وينبغي لنا أن نستعمل هذه الصكوك، وفي اعتقادنا أنه مع توفر الإرادة السياسية الكافية، ستمكن من تلبية مطلب توسيع مشاركة المرأة في مفاوضات السلام.

ويدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عمليات السلام والأمن الدولية، وإلى العمل في أربعة مجالات أساسية، ونلاحظ أن تقدما قد أحرز فيها. ولكن من الواضح أنه ما زال هناك مجال للمزيد من التحسين، وخاصة ما يتعلق بتعميم مراعاة الوعي بنوع الجنس في أنظمة الأمم المتحدة للإبلاغ والتنفيذ.

ولا يمكن لهذه الأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تصبح حقيقة واقعة بدون إجراء تحسينات في مجالات الإعلام، والتنسيق والتعاون، وكذلك بدون الالتزام القوي والمساءلة في جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن من الضروري من أجل التنفيذ الناجح تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، وكذلك مع المجتمع الوطني والأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة.

وبالتالي، فإن وفدي يحيط علما، مع التقدير، بخطة العمل على مستوى المنظومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الواردة في تقرير الأمين العام. وورقة العمل هذه تحدد الإجراءات العديدة التي يمكن لأطراف مختلفة في منظومة الأمم المتحدة اتخاذها لتعزيز تنفيذها والتي يمكن استخدامها لرصد التقدم. إننا نشجع على التنفيذ الفوري لمقترحات الأمين العام من أجل وضع خطة العمل موضع التنفيذ. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تعزز خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة من خلال الاستمرار في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك عبر تطوير خطط عمل وطنية أو استراتيجيات أخرى على المستوى الوطني.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا، فأعطيته الكلمة.

**السيد مابونغو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا أن نشارك اليوم في هذا الحوار المفتوح، خصوصا أنه يجري في الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به وفد ناميبيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد كندا نيابة عن شبكة الأمن البشري.

وإذ نحى الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا ندرك الآن، أكثر من أي وقت مضى، الدور الهام للمرأة في جهود تحقيق السلام والأمن. فقد حدث مرارا وتكرارا أن أدت المرأة دورا بناء وحيويا في عمليات السلام. وهي تحتل مكانها تدريجيا على طاولة المفاوضات، وفي تنفيذ اتفاقات السلام، وفي إعادة التأهيل والبناء ونزع السلاح في مرحلة ما بعد الصراع. وقد حان الوقت لأن تشارك المرأة في هذه العمليات بشكل يتخذ طابعا رسميا أقوى وعلى كل المستويات وفي كل المراحل.

إن استمرار التمثيل الناقص للمرأة في عمليات السلام الرسمية، وغير ذلك من العقبات والتحديات المستمرة الناجمة عن حالات مثل العنف على أساس الجنس، والفقر، وغياب سيادة القانون ومختلف أشكال التمييز، يمنع المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة في حل الصراعات. إن الصراعات تدمر الهياكل الأساسية وتعطل الخدمات الحيوية مما يرتب آثارا سلبية على أسباب معيشة المرأة. ولذلك، نعتقد أنه يجب عمل المزيد من أجل تحقيق مشاركة أوسع وإسهام أكثر فعالية من جانب المرأة في تطوير وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مرحلة ما بعد الصراع. وبالإضافة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن لدينا صكوكا أخرى على الصعيدين الإقليمي

وفي الختام، بينما نستعرض خمسة أعوام من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا ندرك أن السلام يبدأ بالمرأة، وبأنه لكي يكون السلام مستداما، ينبغي لنا أن نكفل لها أن تعيش حياة أكثر أمنا وإنتاجا، وأن تكون قادرة على أن تتمتع بشكل كامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي لنا أن نسلم بدورها وإسهامها القيم كوسيط، ومثقف، وصانع سلام، وباني سلام، وداعية سلام. وفي رأينا أن السلام الذي يتحقق من خلال مشاركة الجميع لا يعني سكوت المدافع بعد الحرب فحسب، بل يعني أيضا جهدا مستداما لضمان السلام الدائم والازدهار.

وبالتالي، فإن وفدي يؤيد تقرير الأمين العام المعروض على مجلس الأمن، وكذلك كل المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا، فأعطيه الكلمة.

**السيد محمد راضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بأن انضم إلى الآخرين للتعبير عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على تنظيم هذا النقاش المفتوح للمجلس في مسألة هامة، هي مسألة المرأة والسلام والأمن، وخاصة في سياق الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام، جان - ماري غينو على ملاحظاته كما نشكر المتكلمين الكرام الآخرين المدعويين، على إسهاماتهم الهامة.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبيانات الرئاسية الثلاثة اللاحقة، الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (S/PRST/2001/31، S/PRST/2002/32، S/PRST/2004/40)، تشكل معلما من المعالم الهامة وتوفر إطارا عمليا لعملنا. وقد اعترف المجلس اعترافا صريحا بأهمية وضع المنظور الجنساني في

إن قرار اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة بناء السلام يمثل، في نظرنا، معلما هاما ويقدم إسهاما جديدا في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إنه يفتح الباب على مصراعيه أمام المرأة لضمان إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل بناء السلام. وقد علمتنا تجربتنا الخاصة في جنوب أفريقيا بأن المرأة، حينما تسنح لها الفرصة، يمكنها أن تجلب منظورا هاما وضروريا إلى عمليات السلام. إن المرأة لم تعد مجرد ضحية للحروب والصراعات، بل أخذت تصبح بصورة متنامية جزءا من الحل. وسوف نحث لجنة بناء السلام، حينما يتم إنشاؤها، على أن تولي اهتماما خاصا لما يمكن للمرأة أن تقدم إلى عمليات بناء السلام من المعرفة والفهم.

ومما يثبط الهمم أن العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، يستمر استخدامه كسلاح في الحروب والصراعات. وقد وصل العنف الجنسي القائم على أساس الجنس إلى حد الوباء تقريبا في بعض أجزاء العالم. ويجب بذل كل جهد ممكن لوقف هذه الممارسة البغيضة وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

ويود وفدي أيضا أن يعيد تأكيد إدانته بأقوى العبارات لجميع أعمال سوء السلوك الجنسي من جانب جميع فئات أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام. وترحب جنوب أفريقيا، في هذا الصدد، بالتقرير الشامل عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة العاملين في حفظ السلام. ونعرب عن دعمنا لجهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل التنفيذ الكامل لمدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية لمنع الاستغلال الجنسي والتصدي له ولتعزيز آليات الرصد والإنفاذ. ونخطط علما مع التقدير بالاستراتيجيات والإجراءات المتضمنة في خطة العمل على مستوى المنظومة التي تهدف إلى التنفيذ الكامل لمدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية.

صنع القرار المتصل بكل عمليات السلام وإعادة الإعمار في المرحلة التالية للصراع وإعادة بناء المجتمعات. ويرحب وفدي، في هذا الصدد، بمختلف المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، التي ينصب تركيزها على دعم وزيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام ودمج المنظور الجنساني في المنحى الرئيسي لاتفاقات السلام.

وفي حين نشاطر القلق إزاء تمثيل المرأة الناقص في عمليات السلام النظامية، نخشى كذلك استمرار العقبات والعوائق التي تواجه المرأة، والمترتبة على حالات كالعنف ضد المرأة، والاقتصادات والبنى الاجتماعية المنهارة، وغياب القانون، والفقر والانتفاع المحدود بالتعليم والموارد. ويجب اتخاذ خطوات لإزالة هذه العقبات والعوائق. وتعتقد ماليزيا أنه لا بد من فعل المزيد لزيادة مشاركة المرأة وإسهامها الفعلي على طاولة المفاوضات ومشاركتها في وضع الاستراتيجيات والبرامج التالية للصراع وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يشجع وفدي الأمين العام على مواصلة اتصالاته المنتظمة مع المنظمات والشبكات النسائية، والاستفادة من معرفتها وخبرتها ومواردها، وعلى أن يضمن مشاركتها على صعيد المنظومة ككل في عمليات إعادة الإعمار، لا سيما على مستوى صنع القرار.

ونعبر عن اشمزازنا من استمرار وضع المرأة والفتاة موضع الضحية، والعنف ضدهما، خاصة في حالات الصراع المسلح، ولجوء أطراف الصراع باطراد إلى خطف الإناث واغتصابهن وذلك كوسيلة من وسائل الحرب. ونود أن تتخذ التدابير اللازمة بحق جميع مرتكبي أعمال كهذه، وفقا لمبادئ القانون الدولي والتشريع المحلي، وأن تُعد أحكاما تنص على حماية النساء والفتيات في الصراع المسلح. ونود أن نحدد تأكيد أهمية الفرع "هـ"، الخاص بالمرأة والصراع المسلح، في الفصل الرابع من برنامج عمل بيجين.

مركز دائرة كل جهود الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن، ودعا إلى اتخاذ إجراءات مناسبة في عدد من المجالات ذات الموضوع الواحد أو المتداخلة المواضيع. ويثني وفدي على فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلم والأمن، بالاشتراك مع الدول الأعضاء ومنظمات غير حكومية، في إعداد خطة عمل على نطاق المنظومة ككل، ستركز تركيزا أكبر على تعزيز التعاون في سبيل التنفيذ الكامل للقرار. وفي هذا الصدد، لاحظ وفدي باهتمام خطة العمل الواردة في ملحق تقرير الأمين العام عن المرأة والسلم والأمن (S/2005/636).

وفي اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عُقد مؤخرا، جدد قادتنا التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأبرزوا أهمية دمج المنظور الجنساني وأهمية إتاحة تكافؤ فرص المرأة للمشاركة وللعمل بكامل قدراتها في جميع الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن وتعزيزهما، فضلا عن ضرورة تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرار على كل المستويات.

ونشعر بالخيبة لأنه، رغم اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم يكن هناك سوى زيادة اسمية، إن كان من زيادة، في عدد النساء المشاركات في عمليات السلام النظامية. وما زالت اتفاقات السلام تتجاهل احتياجات المرأة واهتماماتها، وكثيرا ما لا تُعطى المنظمات النسائية الدعم اللازم لتمكينها من المشاركة بصورة خاصة في مفاوضات متمادية للسلم. ونحن نأمل في أن يولد اعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) زخما جديدا يؤدي إلى التحقيق الفعلي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا نغيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة تعزيز دور المرأة في

الرومانية على إدراجها هذا البند الهام في جدول أعمال المجلس.

إن أفكار وفدي وأفكار الوفود الأخرى هي اليوم مع أونغ سان سوو كيمي، التي لا تزال عاجزة عن القيام بدورها الهام والضروري في جهود بلدها المبدولة في سبيل السلم والأمن والمصالحة وإحلال الديمقراطية.

وتؤيد ألمانيا بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، الذي تلاه صباح اليوم ممثل المملكة المتحدة، ونود أن نضيف الملاحظات التالية.

من المؤلف أن العدالة تمثل بالهبة أنثى: غير أن العدالة، في الصراعات المسلحة، والجرائم المرتكبة بحق النساء هي أكثر الجرائم احتمالا أن تبقى بلا عقاب. ولهذا، لا يمكننا، مهما بالغنا، أن نفى حق الأهمية التاريخية للإدراج الصريح للجرائم الجنسية الطابع وجرائم العنف الجنسي في قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية، الذي سيبلغ قريبا عدد الدولي التي أودعت صكوك إبرامه مائة دولة.

وألمانيا، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ترحب بكون ولايات بعثات الأمم المتحدة تشير الآن بانتظام إلى هذا القرار الهام من قرارات مجلس الأمن. وتتم بصورة متزايدة مناقشة مسائل تتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جلسات مفتوحة وجلسات مغلقة، على حد سواء، لمجلس الأمن. وأثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن، عملنا بجد على تحقيق هذا الهدف. وسواء في سياق الموافقة على ولايات حفظ السلام أم استعراض تأثير الجزاءات، يجب أن تبقى الآثار المترتبة على المنظور الجنساني جزءا لا يتجزأ من تحليل المجلس وقراراته. وفي هذا السياق، نشجع مجلس الأمن على إدراج المنظور الجنساني بصورة أبرز في الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ويدين وفدي أشد الإدانة جميع أنواع إساءة التصرف الجنسي من قبل كل فئات موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بالتقرير الشامل عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قبل عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام، الوارد في الوثيقة A/59/710، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها المستأنفة (A/59/19/Add.1). وفي ذلك الصدد، ننضم إلى المجلس في دعم جهود الأمم المتحدة، المبدولة من أجل التنفيذ الكامل لمدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية، لمنع الاستغلال الجنسي ومواجهته، ولتعزيز آليات الرصد والتنفيذ. ونحن مقتنعون بأنه يمكن للاستراتيجيات والإجراءات التي تتضمنها خطة العمل الشاملة لكل المنظومة أن تنفذ تنفيذا كاملا مدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية، في الحد من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفي القضاء عليهما، على ما نرجو.

وتعتقد ماليزيا أن مسألة المرأة، فيما يتصل بالسلم والأمن، جدية باهتمام مستمر من مجلس الأمن. ونحن نأمل أن تُسهم مناقشات المجلس لهذه المسألة في تعزيز دور المرأة في السلم والأمن وأن تضمن حماية المرأة في حالات الصراع المسلح. ويمكن لمحاورين آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أن يكونوا أيضا أطرافا رئيسية وحيوية في هذا المسعى؛ وينبغي أن يشاركوا في العمل بصورة مستمرة. وماليزيا ملتزمة بالعمل مع غيرها ممن يشاطرونها اهتماما مماثلا في النهوض بجدول الأعمال هذا وفي تأمين إدراج كامل للمرأة في الأنشطة المبدولة سعيا إلى توفير السلم والأمن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل ألمانيا.

**السيد تراوتفانين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي أن استهل كلامي بالتعبير عن شكرنا للرئاسة

غالباً ما لا يُنظر إلى النساء إلا كضحايا للصراعات المسلحة. وهن في واقع الأمر مفتاح لإنهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار في البلدان التي مزقتها الحروب. ومن شأن التنفيذ الفعلي للمساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة النساء في كل مظاهر المجتمع أن يساهم بشكل هام في تخفيض مستوى العنف ومنع نشوب الصراعات. من الواضح أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتكامل بعضها مع بعض، وهي صكوك متعلقة بحقوق الإنسان ذات أهمية قصوى.

وتعتبر النساء عناصر لا غنى عنها في عملية بناء الهياكل الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني. وبعد اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بخمس سنوات، تبقى المرأة مورداً بشرياً غير مستغل في بناء السلم. فلنعمل كلنا معاً لنتم هذه المهمة الهامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد فانزltr (النمسا) (تكلم بالانكليزية):** تؤيد النمسا كامل التأييد بيان الاتحاد الأوروبي وشبكة الأمن الإنساني. واسمحوا لي أن أتطرق لبضع نقاط.

لقد نادى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالمشاركة المتساوية للمرأة وحضورها بشكل كامل في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما. ولم يحرز إلا تقدم قليل منذ ذلك التاريخ. فما زالت المرأة مهمشة في عملية بناء السلام والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

وقد جدد رؤساء دولنا وحكوماتنا، قبل أسابيع قليلة في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥، التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وبعد خمسة أعوام من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا نزال نواجه مشكلة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والإغواء الذي تقوم به البغايا، في نطاق عمليات حفظ السلام. إننا نرحب بقوة بسياسة عدم التسامح المطلق التي تنتهجها إدارة عمليات حفظ السلام لمكافحة هذه الأفعال الشنيعة. وتدعم ألمانيا بنشاط عمل سفير الأردن كما تشاطر اهتمامه بأن مسألة الاستغلال الجنسي يجب ألا تغيب عن جدول أعمالنا وأن المتورطين فيها يجب ملاحقتهم قضائياً بقوة.

وتساهم ألمانيا بنشاط، من بين البلدان التي تشاطر نفس الأفكار، في اللجنة التوجيهية لحلقة العمل التي ستنظمها إدارة عمليات حفظ السلام عن الحوار بشأن السياسات لاستعراض أفضل الممارسات في تعزيز التوازن الجنساني بين الأفراد العسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي من المزمع عقدها في بداية عام ٢٠٠٦. وقد بدأت ألمانيا نفسها في إدماج المرأة في القوات المسلحة في عام ٢٠٠١ وهي تلتزم التزاماً راسخاً بزيادة عدد المجنّدات في الميدان.

وترحب ألمانيا بالوثيقة الختامية لاجتماع القمة الأخير (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) وبالالتزام الراسخ الوارد في الوثيقة المذكورة بالتنفيذ الكامل والفعل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وهي تبرز العلاقة الحيوية بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في العالم.

وإننا نعتبر قرار إنشاء لجنة لبناء السلام من أهم منجزات مؤتمر القمة. فمن المهم للغاية أن يدرج المنظور الجنساني في لجنة بناء السلام وأن ينعكس هذا المنظور في ولاية اللجنة وفي هيكلها. وتشدد الوثيقة النهائية على أهمية إدماج المجتمع المدني في الاجتماعات المعقودة لبلدان محددة. كما تؤمن ألمانيا بأن إدماج المنظمات النسائية ستكون له أهمية خاصة.

وكمثال على ذلك، حققت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي هي الآن بصدد اتخاذ إجراءات لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نتائج هامة فيما يتعلق بدور المرأة في الانتخابات كمنظمات ومرشحات ومسؤولات، بنشرها كتيباً يتعلق برصد مشاركة المرأة.

وترحب النمسا بخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي اقترحتها الأمين العام في تقريره. لقد أتاحت لنا علمية إصلاح الأمم المتحدة فرصة الآن. ومن واجب كل منا، سواء كدول أعضاء أو كأمم متحدة، أن نستغل هذه الفرصة ونعزز مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد كارياباسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية):** يعتبر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، الذي اعتمد قبل خمس سنوات، إنجازاً بارزاً. ويكتسي استعراض تنفيذه أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي لأنه بينما نحن نتداول بشأن هذا الموضوع المهم، ما زال الملايين من النساء والأطفال في سائر أرجاء العالم يرحلون تحت وطأة الأمراض والفقر وآثار الإرهاب الضارة.

لقد جاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كنتيجة للوعي المتزايد بضرورة معالجة الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الأطفال والنساء الإنسانية في حالات الصراع المسلح، وكذا الاعتراف بقدر المرأة والمساهمة التي يمكن أن تقوم بها في مجال بناء السلام. ولئن كانت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة تعالج هذه المسائل بين وقت وآخر، فإن مجلس الأمن - هيئة الأمم المتحدة العليا المكلفة

وتؤمن النمسا إيماناً راسخاً بضرورة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في مفاوضات السلام واتفاقيات السلام وإنشاء مجتمع مستقر. ويوفر لنا إنشاء لجنة بناء السلام الآن فرصة فريدة لضمان مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام التي تقودها الأمم المتحدة. فلنستغل هذه الفرصة لدمج المنظور الجنساني في ولاية وهيكل هيئة الأمم المتحدة الجديدة تلك. وقد ورد هذا المنظور في الرسالة التي وجهتها وزيرات الخارجية - بمن فيهن وزيرة الخارجية النمساوية أرسولا بلاسنيك - إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة.

ويجب أن تكفل لجنة بناء السلام، كجزء من ولايتها، أن تكون المرأة والمجموعات النسائية ممثلة في عمليات السلام، مما سيمكنهن من الاضطلاع بدور هام. أما فيما يتعلق بهيكل لجنة بناء السلام، فينبغي أن تضع الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة في هذا العمل في الحسبان استصواب التوازن بين الجنسين في كل اجتماعات لجنة بناء السلام. وتؤمن النمسا بأنه ينبغي أن يشارك مستشار في المسائل الجنسانية في كل اجتماعات لجنة بناء السلام حسب بنية كل بلد بعينه، طبقاً للفقرة ١٠٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

كما يجب أن يتوفر الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون والمبعوثون الآخرون المشاركون في مفاوضات السلام على مبادئ توجيهية ثابتة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والهيكل الانتقالية. وتبين التجربة أن انتهاج المجتمع الدولي سياسة صارمة في المرحلة التي تلي الصراع مباشرة لصالح مشاركة المرأة، بضمان كون تشريعات المراحل التي تلي الصراعات، في جملة أمور، تعطيها الحق في المشاركة، يمكن أن تزيد في المشاركة الطويلة الأمد في العمليات السياسية في بلدانها.

وفي رأينا، لكي تصبح أي خطة عمل دولية أو وطنية أكثر فعالية وموجهة نحو تحقيق النتائج، ينبغي أن تنشأ من خلال عملية مشاورات مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، وينبغي أن تتضمن مجموعة من الأهداف المحددة زمنيا مصحوبة بآليات للرصد وتقديم التقارير. وتؤيد حكومة سري لانكا هذه العمليات على النطاق العالمي كما تؤيدها كجزء من نهجها الوطني تجاه السلام والمصالحة.

وفي هذا السياق، ننظر إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفه مبادرة غير مسبقة. ويحدد القرار المسؤوليات التي يجب أن يتحملها المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان المنظور الجنساني والأمن للمرأة بجوانبه المتعددة الأبعاد، المتعلقة بالأمن وبناء السلام.

وفي ظل هذه الخلفية، أصبح لا مناص لمجلس الأمن الآن من أن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ قراره، فضلا عن أن ينظر أيضا في اتخاذ تدابير عملية لتعزيز شبكة الأمان والأمن للمرأة في حالات الصراع المسلح والنهوض بدورها في بناء السلام. وهو إذ يفعل ذلك، فمن الضروري للغاية أن ينظر المجلس في التدابير الهامة التالية.

أولا، ينبغي للمجلس أن ينشئ مركز تنسيق لضمان تكامل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار برنامج عمل المجلس، وكذلك في ولايات وعمليات وآليات جميع الوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. ثانيا، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى الأمين العام أن يرصد ويستعرض خطة العمل على نطاق المنظومة كلها على أساس سنوي. ثالثا، على المجلس أن يحدد وسائل يمكن بواسطتها إبلاغه بشكل منتظم بأشكال العنف ضد المرأة من جانب أطراف الصراع المسلح.

بضمان السلام والأمن الدوليين - أعطى هذا القرار زحما لتعميم المنظور الجنساني في تعزيز السلام والأمن.

واليوم، تشكل النساء والأطفال أغلبية المدنيين المتضررين بشدة من الصراعات المسلحة. إنهم يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللعنف على أيدي عناصر قمعية. ونادرا ما يُستجاب لاحتياجات النساء خلال فترات الانتقال من الحرب إلى السلم وفترات بناء السلام بالجدية التي تستحقها.

وفي كل هذه الحالات، يُلاحظ أن النساء هن الأكثر عرضة وأهمن يتعرضن لأكبر قدر من المعاناة على الدوام. وهذه، جزئيا، نتيجة مباشرة للعنف الذي يستهدفهن. وغالبا ما يكون السبب في ذلك نصيب المسؤولية غير المتكافئ الذي تتحمله النساء بإدارة الشؤون الأسرية والعناية بالأطفال، بل وكسب لقمة العيش للأسرة وهن أرامل بسبب الحرب. وفي العديد من الحالات، ما زالت الأرضية المتكافئة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بعيدة المنال بالنسبة للنساء.

وكانت آثار الصراعات المسلحة على الطفلة ماثرة للقلق الشديد في سري لانكا لفترة من الزمن. وما برح تجنيد الأطفال، بمن فيهم البنات، في صفوف الجماعة المسلحة المنخرطة في الصراع في سري لانكا يسبب القلق لشعبنا. وما زالت الجماعة المسلحة المسماة غمور تحرير التاميل تواصل عملية التجنيد هذه في انتهاك صارخ لالتزاماتها. ويؤثر ذلك على النساء بوجه عام وهن اللائي يوفرن الرعاية الأولية في معظم الأسر. ولا ينبغي، بل ولا يجب، للعالم المتحضر أن يسمح باستمرار هذه الحالة، التي يتأثر فيها الأطفال، وخاصة البنات، بالصراع المسلح، ويعد فرض جزاءات محددة الهدف على مرتكبي هذه الجرائم ضرورة قصوى.

المرأة والفتاة في منع الصراع وتسويته فحسب، وإنما طرح أيضا مسألة مشاركتها في صنع السلام، إلى جانب التزام مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي بتحمل نصيبها من المسؤولية فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

ويقدر بلدي تقديرا عظيما الاهتمام الذي أولي للقرار والجهود الجارية من جانب مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل تنفيذه تنفيذا فعالا. وفي اعتقادنا أن تنظيم جلسة اليوم ينطلق من تصميم مجلس الأمن على مواصلة تحمل مسؤولياته في هذا الصدد واستعداده لذلك. وأثناء النظر في ذلك البند في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بين وفدي، ضمن جملة أمور، أنه يتعين على كل هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تحدد بوضوح المجالات التي يمكنها المشاركة فيها، ومن ثم العثور على مجالات للتكامل مع الهيئات الأخرى، وذلك كجزء من المسؤولية الواقعة على عاتق مختلف العناصر الفاعلة في مجال تنفيذ القرار.

ونحن إذ نشكر الأمين العام اليوم على تقريره الوارد في الوثيقة (S/2005/636)، فإننا نلاحظ مع الاهتمام وضع خطة عمل على نطاق المنظومة كيما تنفذ الأمم المتحدة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك بفضل العمل الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن بالاشتراك مع العناصر الفاعلة الأخرى. وإننا نرحب بتحديد مجالات العمل الـ ١٢ والنُهُج المقترحة لاضطلاع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة بمسؤولياتها الفردية والجماعية. ونرى أن خطة العمل تتطلب نظرا أكثر تعمقا، مما يتيح فهما أفضل لمختلف المسؤوليات المشار إليها فيها.

ولحين التوصل إلى هذه النقطة، فإن وفدي يؤيد الأهداف والجدول الزمني المحددة في التقرير، وخاصة التقييم الدوري الذي تقوم به الهيئات الحكومية الدولية والأجهزة المشتركة بين الوكالات للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل. وإننا نؤكد على أهمية قيام مجلس

وقد آن الأوان لأن تضاعف الأمم المتحدة جهودها باتخاذ إجراءات فورية متماسكة ومنسقة لترجمة الالتزامات التي قُطعت في إعلان ومنهاج عمل بيجين، علاوة على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويؤيد وفدي تأييدا تاما هذه الجهود جميعا تعبيرا عن التزام سري لانكا بحماية النساء والأطفال في الصراع المسلح، والأهم من ذلك، تعزيزا لإيماننا بمشاركة المرأة في عمليات صنع السلام وبناء السلام.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتذكير بكلمات إليانور روزفلت:

”وحيث لا يكفي مجرد الكلام عن السلام، فإنه يتعين على المرء أن يؤمن به. ولا يكفي أن يؤمن المرء به فحسب، بل عليه أن يعمل من أجله“.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

**السيد سو (غينيا)** (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن أخبركم عن مدى تقدير وفدي لتنظيمكم هذه الجلسة ولطريقتكم المقتدرة في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشكر السيد جان - ماري غينو والسيدتين راشيل ماينجا ونويلين هيزر على تفانيهم في خدمة قضية المرأة والسلام والأمن، علاوة على ما قدموه لنا من معلومات مفيدة وتحليلات هامة.

لقد نظر وفدي باهتمام شديد صباح اليوم في وثائق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي تبرز أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونود أن نعرب عن امتناننا للسيدات سويتا نوري، وهيلين داندي، وأليس - بيرناديت أونويوغو والسيد أنديرس - جونسون لأنهم تكرموا باسترعاء انتباهنا إلى تلك الخبرة الثرية.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يطرح مشكلة أثر الصراعات المسلحة على المرأة والفتاة والدور الذي تقوم به

وعلاوة على ذلك، ففي حين يقع تنفيذ خطة العمل على عاتق هيئات الأمم المتحدة أولاً وأخيراً، فمن البديهي أن التعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى، ولا سيما الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني يشكل ضرورة قصوى للتنفيذ الفعال للقرار.

وبينما نقدر النهج المنهجي وقابلية المساءلة اللذين تتصف بهما هيئات الأمم المتحدة، فإن وفدي يأمل أن تتيح لنا فترات استعراض خطة العمل النظر في استراتيجية عالمية بهدف تنفيذ القرار، آخذين في الاعتبار الفائدة النسبية لجميع العناصر الفاعلة المشاركة في التنفيذ. وفي هذا الصدد، فإن بلدي، جمهورية غينيا، سيواصل دعمه للجهود الجماعية، من خلال تجربته في إدارة الأزمات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ورغبته في إشراك المرأة الغينية في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي جهود إعادة البناء، بدعم من الشبكة النسائية في اتحاد نهر مانو.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا نؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2005/636) ونشجع مجلس الأمن والمجتمع الدولي على أن يعملوا بلا هوادة من أجل التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة لممثلة كينيا.

**السيدة باهيموكا (كينيا)** (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أشكر الرئاسة الرومانية على تنظيم هذه الجلسة بشأن موضوع عزيز جداً على قلوبنا.

وفخامة السيد موي كيباكي، رئيس كينيا، في بيانه إلى الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قد وضع المرأة استراتيجياً في صميم جميع الأنشطة الإنمائية. واليوم، مع التقدم الحثيث والثابت نحو إنشاء لجنة بناء السلام، فإن دور المرأة في رعاية وتعزيز وتوطيد بناء السلام بعد الصراع،

الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز تعاونهم حتى يتمكن الجهاز المشترك بين المؤسسات من القيام بعمله بنجاح.

وفي رأينا أنه ينبغي للهيئات الحكومية الدولية - إلى جانب هيئات أخرى، ومجلس الأمن والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة وضع المرأة، وهيئات الخبرة المختصة، أن تواصل القيام بدور حيوي في رصد ومتابعة المسؤوليات الموكولة لهيئات الأمم المتحدة. ويتعين على لجنة بناء السلام، لدى دخولها حيز النفاذ، أن تشارك أيضاً في هذه الممارسة. وفضلاً عن ذلك، يؤكد وفدي على أهمية إرسال معلومات مفيدة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار حتى يتسنى سد الثغرات التي لوحظت في التقرير.

ولدى اعتماد الوثيقة الختامية في اجتماع القمة العالمي الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، اعترف قادة العالم على أعلى مستوى بالمساواة بين الجنسين وبالنهوض بوضع المرأة، مؤكدين على أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وفي تسويتها، وكذلك في بناء السلام، وأكدوا من جديد التزامهم بفعالية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً كاملاً.

وبغية تحقيق ذلك الهدف، يقدر وفدي الاهتمام الذي ما برحت توليه شتى العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي للقرار، وخاصة في هذه الذكرى السنوية الخامسة لاعتماده. وإننا نرحب بأن منظومة الأمم المتحدة قد اضطلعت بجهد تخطيطي واسع المدى ومتعمق، وشامل لجميع مجالات النشاط التي يغطيها القرار. ونأمل أن تتيح الاستراتيجيات والأنشطة المتضمنة في خطة العمل تحسين المساهمات التي ستقوم بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز نشاط المرأة في مجالات الصراع، على نحو ما ذكر في الوثيقة بالفعل.

هذه الخطة بحذر شديد. فقد تنشأ منازعات وأحقاد فيما بين المؤسسات، مما يعوق المكاسب طويلة الأجل للمرأة.

ونفس الشيء ينسحب على التنسيق داخل الأمم المتحدة ذاتها. فتعيين مجموعة من جهات الاتصال والتنسيق عوضاً عن جهة واحدة من شأنه أن يقلل من المنافسة بين المؤسسات والتي كثيراً ما تفرض نفسها في عملنا. وكينيا تؤيد كذلك توصيات الأمانة العامة بشأن إعداد تقارير كل سنتين عن تنفيذ خطة العمل. ويمكن استكمال ذلك بإصدار تقارير مواضيعية فيما بين السنتين، ونوافق على أن ذلك من شأنه أن يوازن ما بين دورتي التنفيذ وصنع السياسات ويساعد على تنفيذ أكثر فعالية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وختاماً، أود أن أشيد إشادة حارة بالعديد من النساء اللائي يعملن بشكل يومي في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وأشكرهن على تفانيهن وعملهن المضني والتزامهن بقضية هذه المنظمة. وأشجعهن على مواصلة عملهن بلا خوف ولا هوادة، حيث أن الهدف النهائي سيفيد البشرية جمعاء.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة إيلون شاحار (إسرائيل)** (تكلمت بالانكليزية): في البداية، تود إسرائيل أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

سواء أكانت المسائل تتعلق بالاقتصاد والسياسة والدبلوماسية والأمن أو أي جانب من جوانب مجتمعنا، فإن إسرائيل مقتنعة تماماً بأن المرأة يجب أن تقوم بدور متكافئ. ولا شك لدينا في أن تقدم المرأة والنهوض بها سيجرم إلى

أصبح أمراً مؤكداً. وفي ملاحظتنا خلال المشاورات غير الرسمية مؤخراً، شدد وفدي على ضرورة أن ندمج في وقت مبكر هذا العنصر الهام في الهيكل الرسمي للجنة بناء السلام، فضلاً عن الحاجة إلى تعميق دور المرأة في تنفيذ البرامج لتمكينها في مناطق ما بعد الصراع.

ووفدي يشكر الأمين العام وموظفيه على التقرير المفيد للغاية عن المرأة والسلام والأمن، الوارد في الوثيقة S/2005/636 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. والمبادئ التوجيهية التي تضمنتها تلك الوثيقة تغطي مجالات عزيزة على وفدي. وهذه تشمل، في جملة أمور، إدماج نوع الجنس في شؤون حفظ السلام والشؤون السياسية؛ ورصد الامتثال للقانون الدولي؛ وتوسيع البرامج التي تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام وإعادة البناء والوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في صنع القرارات؛ ومنع ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرات المرأة المحلية في صنع السلام وبناء السلام، فإنني أحث فحسب على مزيد من التنسيق والتفاعل النشط مع جماعات المرأة المحلية. وهذا التنسيق سيبيّن على الممارسات المثلى المحلية دونما حاجة إلى البدء من جديد.

أما على المستوى الحكومي الدولي، فثمة حاجة إلى مزيد من التنسيق. وفكرة العمل من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وبمشاركة جميع المنظمات المعنية ومكونات الأمانة العامة للأمم المتحدة، فكرة جيدة تماماً. وتجربتنا في استخدام مجموعة من الوكالات الريادية لتعزيز الحوار، كما يقترح التقرير، تدلل على أنه لا بد من تنفيذ

وتلك الجهود يدعمها عمل العديد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية - لا سيما النسائية منها - والتي تمثل طيفا واسعا من المجتمع والسياسات في إسرائيل. وقد أصبح إسهامها النشاط ومشاركتها في التأثير على جدول أعمال إسرائيل بشأن القضايا المتعلقة بالسلام، في جملة أمور، ملموسا على نطاق واسع.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن موضوع السلام والأمن يكتسي أهمية أساسية. فقد عانت إسرائيل أكثر من ٢٠٠٠٠ هجوم إرهابي في السنوات الأخيرة. وبالأمر تحديدًا، تعرضت إسرائيل لعملية انتحارية أخرى، أدت مثل كثير من سابقتها إلى وفاة مدنيين أبرياء.

واسمحوا لي بلحظات من وقت المجلس للرد على ملاحظات أباها زميلي من مصر. في الواقع أنه أثار نقطة جيدة، إذ قال إن النساء الفلسطينيات يعانين الأمرين حاليا. ولكن، حيث أن هذا الموضوع قد أثّر، فلنكن واضحين جدا فيما يتعلق بطبيعة المعاناة تلك. إن سيل الهجمات الإرهابية الفلسطينية الذي لا ينقطع ضد إسرائيل قد أسفر عن مقتل الآلاف من الأبرياء. وقد استغلت المنظمات الإرهابية الفلسطينية المرة تلو الأخرى إيماءات حسن النية من جانب إسرائيل وتلاعبت بالوقائع الاجتماعية لإدامة الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين. وفي مناسبات عدة، استغلت النساء وضعهن في عبور حواجز التفتيش الأمنية. ممتفجرات وأسلحة أخرى. ونجح العديد من النساء الفلسطينيات في القيام بهجمات انتحارية مميتة. وبفضل الإجراءات الأمنية التي ينتقدها زميلي، اعتقلت القوات الإسرائيلية نساء فلسطينيات كن يعتزمن القيام بهجمات انتحارية. وفي تموز/يوليه الماضي تحديدًا، مثلا، تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلية من اعتقال امرأة كانت تحاول استغلال تأشيرة طبية لكي تقوم بهجوم انتحاري في المستشفى الذي كانت تعالج فيه. وعليه، فلا جدال أن المرأة الفلسطينية تعاني، ولكنها تعاني على

تقدم ونهوض للجميع. ولهذا، تظل إسرائيل ملتزمة بأهداف وغايات إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك بالمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها زعمائنا مؤخرا في القمة العالمية. وهذه الوثيقة تؤكد التزام الدول الأعضاء كافة بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلى غرار كل المجالات الأخرى، فإن إسرائيل مقتنعة بأن المرأة يجب أن تقوم بدور رئيسي في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ونعتقد أن دورا متزايدا للمرأة على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من طاولة المفاوضات سيعيد تشكيل نتائج مفاوضات السلام على نحو إيجابي.

وما فتئ البرلمان الإسرائيلي يولي اهتماما كبيرا لدعم الدور الذي تؤديه المرأة في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، فإن قانون مساواة المرأة في الحقوق قد عدل مؤخرا - بروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - ويلزم الحكومة الإسرائيلية الآن بأن تضم نساء في أي فريق تعينه لمفاوضات بناء السلام وحل الصراع. ويتعلق ذلك التشريع تحديدا بالتمثيل المتكافئ للمرأة في وضع السياسات الوطنية وبلوغ هدف إدماج المرأة في جميع المجالس والهيئات التي تنشأ لغرض وضع السياسة الوطنية العامة في الشؤون الخارجية والداخلية، بما في ذلك حل الصراعات الدولية، في جملة أمور، من خلال مفاوضات سلام تعاهدية.

ولأن إسرائيل تؤمن إيمانا قويا بإسهام المرأة في بناء السلام، فقد رعت وزارة الخارجية الإسرائيلية مجموعة من الحلقات الدراسية عقدت بمركز غولدا مائير الدولي للتدريب في حيفا حول موضوع صوت المرأة في تسوية الصراع وبناء السلام. والهدف من ذلك فتح حوار بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات ومواصلة التوعية بالسلام. ومثلت النساء الفلسطينيات نسبة ٥٠ في المائة من المشاركات وعددهن ٣٠٠.

”ويشير مجلس الأمن إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة A/60/1) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20/Rev.1)، ونتائج المؤتمر ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“، والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الرابع للمرأة (E/CN.6/2005/11).

”وإذ يرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم حتى اليوم، فإنه يشدد على الأهمية والحاجة الملحة للإسراع في التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات السلام على جميع المستويات، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز الدور الذي تؤديه المرأة في عملية صنع القرار المتعلقة بجميع عمليات السلام وإعادة الإعمار وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراعات.

”ويرحب مجلس الأمن بمختلف المبادرات والأعمال التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، وتركز على دعم وزيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام ودمج المنظور الجنساني في اتفاقات السلام.

”ويقر مجلس الأمن ويرحب بأدوار ومساهمات النساء بوصفهن وسيطات ومربيات

أيدي المنظمات الإرهابية التي تستغل وضع المرأة للقيام بهجمات وحشية.

وفي الوقت الذي تشهد منطقة الشرق الأوسط زحماً جديداً نتيجة فك الارتباط الأحادي لإسرائيل من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، نأمل أن تستفيد كل الأطراف في المنطقة من الفرص الجديدة السانحة. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي للمرأة أن تؤدي دوراً فريداً، تساعد فيه المنطقة على الاستفادة من عصر الأمل الجديد هذا.

إن وضع المرأة وآفاق المستقبل للمنطقة تتعرض لخطر شديد عندما يتلاعب الإرهابيون ومؤيدوهم بالمرأة لأغراض بغیضة. وإسرائيل ملتزمة بمزيد من التعزيز لدور المرأة لأنه دور شرعي. وإسرائيل عازمة في إصرارها على أن تؤدي المرأة دوراً نشطاً بشكل متزايد في مفاوضات السلام وذلك لأننا نقدر القيمة الفريدة لإسهامها. وتقف إسرائيل هنا اليوم مدفعة بالأمل في أن يفرض تعزيز دور المرأة في مفاوضات السلام إلى بناء جسور للتفاهم، في إسرائيل ومع جيراننا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. وإنني واثق بأننا سنتفق على أنها كانت مناقشة ثرية وهادفة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتنفيذ المتواصل والكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى البيانات الصادرة عن رئيسه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/31) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2002/32) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/40) والتي تكرر فيها تأكيد هذا الالتزام.

(S/2005/636)، ويطلب إلى الأمين العام القيام سنويا بتحديثها ورصد واستعراض تنفيذها وإدماجها كل عام، وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى مجلس الأمن اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي هذا المضمار، يحث مجلس الأمن الأمين العام على الشروع النظر في تعيين مستشار للشؤون الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية ومواصلة البحث عن مرشحات للمناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منصب الممثل الخاص. وفي هذا الصدد يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بأسماء مرشحات حسيما يتناسب معها.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعوته الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك من خلال وضع خطط عمل وطنية أو غير ذلك من الاستراتيجيات الوطنية.

”ويرحب مجلس الأمن بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) المتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام، ويتطلع إلى مساهمتها في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويدعوها إلى إيلاء اهتمام خاص للمعرفة والإدراك اللذين يمكن للمرأة تقديمهما عبر مشاركتها وتمكينها في عمليات بناء السلام.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام التحقق من أن جميع اتفاقات السلام المبرمة بمساعدة الأمم المتحدة تعالج الآثار التي تخلفها الصراعات المسلحة تحديداً على النساء والفتيات، وكذا احتياجهن وأولوياتهن الخاصة في سياق ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الشأن، يشدد مجلس الأمن على

وصانعات للسلام وبناءة له ومدافعات عنه، وبمساهمتهم الفعالة في جهود المصالحة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

”ويقر مجلس الأمن بضعف التمثيل المستمر للمرأة في عمليات السلام الرسمية، كما يعرب عن قلقه البالغ حيال العقبات والتحديات المتواصلة الناشئة عن أوضاع عديدة مثل العنف ضد المرأة وتمالك الاقتصادات والبنى الاجتماعية، وضعف سيادة القانون والفقر ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم والموارد، ومختلف أشكال التمييز والقوالب النمطية. ويعتقد مجلس الأمن بضرورة عمل المزيد لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة ومساهمتها الفعالة على مائدة المفاوضات وفي وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ما بعد انتهاء الصراعات.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والأمين العام على إجراء اتصالات منتظمة مع المنظمات والشبكات النسائية المحلية بغية الانتفاع بمعارفها وخبراتها ومواردها ولضمان مشاركتها في عمليات الإعمار، لا سيما على مستوى صنع القرار.

”ويشجع مجلس الأمن أيضاً الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع المدني على تقديم الدعم المالي والسياسي والتقني، علاوة على التدريب الملائم، للمبادرات والشبكات النسائية في مجال بناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنظومة بأكملها، التي يتضمنها تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن

الجمعية العامة ٥٩/٣٠٠، يحث الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات على ضمان تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات كل منهم دون إبطاء. وفي هذا الصدد، يعرب المجلس عن دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى التنفيذ الكامل لمدونات السلوك والإجراءات التأديبية الرامية إلى منع الاستغلال الجنسي والتصدي له وتعزيز آليات الرصد والإنفاذ، ويحيط علماً بالاستراتيجيات والإجراءات التي تتضمنها خطة العمل على نطاق المنظومة بأكملها والرامية إلى تنفيذ هذه المدونات والإجراءات التأديبية على نحو كامل.

”ويحث مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، بما في ذلك توفير التدريب لأغراض التوعية قبل الانتشار، واتخاذ إجراءات تأديبية وإجراءات أخرى لكفالة المساءلة الكاملة في حالات سوء السلوك التي تشمل أفرادا تابعين لها“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/52.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

أهمية إجراء مشاورات سياسية واسعة النطاق وجامعة مع مختلف مكونات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات والمجموعات النسائية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بإدماج المنظور الجنساني في اختصاصات الزيارات والبعثات التابعة لمجلس الأمن، وبضم أخصائيين جنسانيين إلى أفرقه حيثما يتسنى ذلك.

”ويدين مجلس الأمن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة مما يشمل الاتجار بالأشخاص، ويطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة لضمان الحماية الكاملة والفعالة للمرأة، ويشدد على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب للمسؤولين عن أعمال العنف القائمة على نوع الجنس.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته بأشد العبارات لكل أعمال تنطوي على سوء السلوك الجنسي من جانب جميع فئات أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرحب المجلس بالتقرير الشامل المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة (A/59/7101). كما يرحب المجلس بتقرير الدورة المستأنفة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/19/Add.1)، وإذ يأخذ في الاعتبار قرار